



الجامعة المستقبلية

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم العلوم المالية والمصرفية

جروب (We Can)

الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية

دراسة حالة (كاك بنك)

تحت إشراف /

د/ محمد الصلوي

د/ خالد العليمي د/ إسماعيل الجيلاني

إعداد /

أفنان أكرم العطاب

سارة محمد عمر

غسان سفيان عبيد

هاشم عبدالسلام هاشم

صنعاء - 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قال تعالى:

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ

حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾

(النحل : 97)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلهي الذي..
لا يطيب الليل الا بشكرك .. ولا يطيب النهار الا بطاعتك ...
ولا تطيب اللحظات الا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة الا بعفوك...
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة..
إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى من أنار لنا طريق العلم والمعرفة .. ومعنى الحياة
آبائنا وأمهاتنا أطال الله عمرهما .
إلى سندنا في هذه الحياة .. إخواننا جميعاً
إلى كل من شجعنا وأسدى لنا النصيحة والإرشاد في إعداد هذا البحث .
إليهم جميعاً نهدي هذا البحث

الباحثون /

أفنان أكرم العطاب

سارة محمد عمر

غسان سفيان عبيد

هاشم عبدالسلام هاشم

الشُّكْرُ والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله وحده لا شريك له

كما نتقدم بالشكر والتقدير والاحترام إلى:

د / محمد الصلوي

د/ خالد العليمي د/ إسماعيل الجيلاني

على جهودهم المبذولة في مساعدة كل طالب، وعلى طريقتهم في التدريس؛ التي

نسأل الله عز وجل أن يجعل هذه الجهود في ميزان حسناتهم.

وأيضاً نتقدم بالشكر والتقدير والاحترام الي كل من ساعدنا

فلجميع جزيل الشكر والعرفان

قائمة المحتويات

2	 الآية.
3	 الإهداء
4	 الشكر والتقدير
5	 قائمة المحتويات
7	 ملخص البحث
9	 الفصل الأول الإطار العام
10	 أولاً : المقدمة
12	 ثانياً : مشكلة البحث وتساؤلاته:
13	 ثالثاً : فرضيات البحث :
14	 رابعاً : أهداف البحث
14	 خامساً : أهمية البحث
15	 سادساً : منهج البحث
16	 سابعاً : مجتمع الدراسة وعينتها
16	 ثامناً : نموذج البحث
17	 تاسعاً : حدود البحث
17	 عاشراً : مصطلحات الدراسة
19	 إحدى عشر : الدراسات السابقة
23	 الفصل الثاني الإطار النظري
24	 المبحث الأول مفهوم وأشكال وأسباب الفساد الإداري
24	 أولاً : مفهوم الفساد الإداري
24	 ثانيا : اشكال الفساد الاداري وانواعه

27.....	ثالثاً : أسباب الفساد المالي والإداري
29.....	رابعاً : أثر الفساد الإداري على الاقتصاد
32.....	خامساً: آليات مكافحة وعلاج الفساد المالي والاداري
36.....	المبحث الثاني التضخم الاقتصادي
36.....	أولاً : مفهوم التضخم
37.....	ثانياً : مفهوم التضخم في الفكر المحاسبي
38.....	ثالثاً : مشكلة التضخم
39.....	رابعاً : كيفية حساب نسبة التضخم
40.....	خامساً : أنواع التضخم
54.....	الفصل الثالث الدراسة الميدانية
55.....	المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية
59.....	المبحث الثاني تحليل وتفسير النتائج
70.....	الخاتمة
70.....	أولاً : الاستنتاجات
72.....	ثانياً : التوصيات
73.....	المراجع
75.....	الملاحق

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى التعرف على الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية، دراسة حالة (كاك بنك)، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع البحث من العاملين في بنك سبأ الإسلامي، حيث تم توزيع (50) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (45) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (90%)، وعدد (3) استبانات مفقودة بنسبة (6%)، وعدد (2) استبانات غير صالحة للتحليل بنسبة (4%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (40) استبانة بنسبة (80%)، ولمعالجة البيانات إحصائياً تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) - معامل ارتباط بيرسون - ومعامل ألفا كرونباخ - النسب المئوية والمتوسطات الحسابية.

وكانت أهم ما توصل إليه هذا البحث من النتائج ما يلي:

- تناولت أدبيات الفكر الإداري ثلاث مناهج فكرية لتفسير مفهوم الفساد الإداري، كون هذه الظاهرة لها ارتباط قوي بالسلوك الإنساني والثقافة التنظيمية والبيئة، وتنبهت دول العالم لظاهرة الفساد وخطورته وهذا ما دفع بها إلى إيجاد طرق للوقاية منها وأخرى لمعالجتها.
- تعتبر عناصر استراتيجية مكافحة الفساد " المحاسبة، المسائلة، الشفافية، النزاهة" هي العناصر الأساسية التي تمثل كافة إجراءات النهوض بالأداء للوصول إلى مستويات أداء متقدمة، وأن تحقيق توازن اقتصادي كبير ورفع المستوى المعيشي للمواطن سواء كان موظف ضمن دوائر الدولة أو مواطن عادي للنهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد.
- أن اعتماد بعض الإجراءات التي تساعد على القضاء أو الحد من ظاهرة الفساد الإداري ولعل من أهمها تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل وسرعة انجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف سهولة التلاعب.

من خلال نتائج الدراسة فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- يجب على البنك التركيز على نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة والعمل على تقويتها وتحسينها والانتباه إلى التهديدات الخارجية والداخلية المحيطة به واستغلال الفرص لتحسين وتطوير ادائه بشكل مستمر، وتوفير الكفاءة من الإمكانيات والوسائل الحديثة من أجل إنجاز الأعمال والوصول إلى الأهداف المرسومة مسبقاً ومما يجعل البنك أكثر تميزاً مقارنة بالبنوك المنافسة.
- زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد الفساد الإداري ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة، وتمكين الموارد البشرية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية عند إعدادها للخطة الاستراتيجية للبنك بغرض التنبؤ بالتطورات المستقبلية.

- على البنك إعداد دورات تدريبية للعاملين في الإدارة الاستراتيجية لزيادة مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، واستقطاب كوادر من ذوي الخبرة في المجال الإداري لتحسين كفاءة أداء البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

الفصل الأول

الإطار العام

أولاً : المقدمة

الفساد الإداري هو مجموعه من الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته وتتمثل بعدم احترام أوقات العمل أو تمضية الوقت في قراءة الصحف، أما الفساد المالي يعرف بأنه: مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية في الدولة (السكرانة ، 2011، ص 24).

والفساد الإداري يؤدي إلى التضخم، ويؤثر على الجانب الاقتصادي بشكل كبير جداً كما أن الجانب المحاسبي يتأثر بهذه الظاهرة لكونه هو الذي يعكس نتائج السياسة الاقتصادية والمالية العامة متمثلة بميزان المدفوعات السنوي والموازنة ال السنوية، فأصبحت هذه الظاهرة تشغل حيزاً لا باس به في الواقع العلمي والمهني للمحاسبة نظراً لكون المعلومات المحاسبية تتأثر بشكل كبير بظاهرة التضخم المالي .(جربوع ، 2001م، ص26).

ونظراً لتفشي ظاهرة الفساد في الجمهورية اليمنية، فإنه يجب السعي نحو الإصلاح الإداري في المؤسسات اليمنية للحد من الفساد الإداري، وهذا سوف ينعكس على تحسين عمل المؤسسات المختلفة ، فأهمية العمل بالإصلاح الإداري، والاجراءات المتخذة يعالج مجموعه من الانحرافات السلوكية الشاذة الحاصلة في المجتمع أو في بعض قطاعات الدولة عن المسار الإداري السليم بغض النظر عن كون هذه الانحرافات في مجال الادارة ، الافراد، المنظمات، الدين، العوامل الاجتماعية ، وهذه الاجراءات تنفذ أصلاً من قبل الحكومة تجاه افراد المجتمع بكل عيناته ودوائره ومنشآته ودوائر حكومية ... الخ (سالم، وآخرون، 2016م، ص8)

لذا فإن البحث يسعى للتعرف على معرفة (الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي) في البنوك التقليدية دراسة حالة (كاك بنك)، وتوضيح المصطلحات والمفاهيم المتصلة بموضوع الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، وذلك لما لمسّه الباحث من خلال استعراضه للدراسات والبحوث السابقة من وجود قصور وضعف واضح في عملية التطوير والتحسين في البنوك اليمنية جراء تفشي الفساد الإداري.

ثانياً : مشكلة البحث وتساؤلاته:

تشير معظم الدراسات إلى أن أغلب المشكلات الإدارية مشكلات تنظيمية تنبع من ثقافة المجتمع، لعدم وجود نظام فعال لحل المشكلات الإدارية فتصبح مواجهة المشكلات قابلة للفشل في أغلب الحالات، ويتيح الأخذ بنظام التطور الإداري والمحاسبي للكشف عن مواطن الضعف في النظام، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخل في النظام، كما أنها تساعد على وضع تطبيق المعايير التي تنبئ بحدوث التضخم الاقتصادي (العدواني، 2014م، ص3).

لذا يأتي الأخذ بنظام التطوير الإداري في الجمهورية اليمنية، والبحث عن متطلبات تطبيقها لما تمثله من أهمية في تطوير وتحسين مخرجات البنوك اليمنية والحد من الفساد الإداري والتضخم الاقتصادي، حيث يعد موضوع التطور الإداري من الموضوعات الهامة وخاصة في الفكر المعاصر بفكرها وأساليبها عن مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها في مؤسساتها وأنظمتها الحديثة، حيث نجد أن المفهوم الإداري في الفكر المعاصر من الأساليب والنظم والأنشطة الإدارية التي تؤديها منظمات وأجهزة الدولة والتي تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الصالح العام والمنفعة العامة في المجتمع من خلال استغلال الموارد المتاحة في البيئة المعينة خلال فترة زمنية محددة، ولهذا تأتي هذه الدراسة للبحث في هذا المجال وتبيين أثر الفساد الإداري على التضخم الاقتصادي.

وهو ما تسعى اليه الدراسة الحالية والتي يمكن بلورة مشكلتها في السؤال الرئيس الآتي:-

- ما هو أثر الفساد الإداري على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية بالجمهورية اليمنية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية، هي:

- 1- ما هي المتطلبات اللازمة للحد من الفساد المالي والإداري وتأثيرها على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية (كاك بنك)؟
- 2- ما هي معوقات الإصلاح المالي والإداري لظاهرة الحد من الفساد ؟
- 3- ما هي الحلول التي تحد من الفساد الإداري؟ وما أثرها على تخفيض نسبة التضخم الاقتصادي؟

ثالثاً : فرضيات البحث :

بناءً على مشكلة البحث والدراسات السابقة فقد تم بناء الفرضيات التالية :

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات اللازمة للحد من الفساد المالي والإداري وأثرها على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية (كاك بنك).
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات الإصلاح المالي والإداري لظاهرة الحد من الفساد ؟

رابعاً: أهداف البحث

سوف يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على أهم المتطلبات اللازمة للحد من الفساد الإداري في البنوك التقليدية (كاك بنك) ؟
- 2- التعرف على المعوقات التي يمكن ان تحد من الفساد الإداري في البنوك التقليدية (كاك بنك) ؟
- 4- معرفة الحلول والمقترحات للحد من الفساد الإداري وتحسين التنمية الاقتصادية في (كاك بنك) ؟

خامساً : أهمية البحث

تتبع أهمية البحث الحالي من أهمية مكافحة الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية بالجمهورية اليمنية، ومدى أثره على التنمية الاقتصادية بشكل عام، والتضخم الاقتصادي بشكل خاص، حيث يعد من المواضيع ذات الاهتمام لكثير من الكتاب والباحثين في الأدب الإداري، إذ لا يمكن تخيل نجاح البنوك بدون التطوير الإداري الملموس، وأن تطور التقنيات وأساليب الإدارة والمنافسة تعد أدوات أساسية تعبر عن المهارات الإدارية في المنظمات المعاصرة، ويمكن توضيح هذه الأهمية فيما يلي:

- الأهمية العلمية:

- 1- التعرف على مفهوم الفساد الإداري وآثاره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية بالجمهورية اليمنية.
- 2- أنها ستفيد المسؤولين ومنتخذي القرار في الحد من الفساد الإداري كمدخل للإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية.

- الأهمية العملية:

- 1- أنها ستحدد أبرز المعوقات التي يمكن أن تحد من الفساد الإداري في البنوك العامة بالجمهورية اليمنية.
- 2- أنها ستتردد المكتبة الوطنية برافد علمي واسع كونها دراسة مهمة تبحث في ماهية الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي وكيفية الأخذ بنظام التطوير الإداري في البنوك اليمنية بالجمهورية اليمنية.
- 3- الخروج بالحلول والمقترحات التي يمكن أن تحد من الفساد الإداري وتؤدي إلى تحسين التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية؟

سادساً : منهج البحث

لتحقيق اهداف هذا البحث سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الدراسة (الاستبيان)، وسوف يتم الاعتماد على مصدرين للحصول على المعلومات هما:

- المصادر الثانوية:

لمعالجة الجانب النظري لموضوع البحث، وتتمثل هذه المصادر فيما هو متاح من الكتب، الدوريات، المقالات، الأبحاث، الدراسات، التقارير، المواقع الالكترونية، وغيرها من المراجع ذات الصلة بموضوع البحث.

- المصادر الأولية:

لمعالجة الجانب الميداني لموضوع البحث سيتم الاعتماد على الاستبيان كاداه رئيسية للحصول على المعلومات اللازمة للتأكد من صحة الفروض، وسيتم توزيع الاستبيان على مستويات ادارية مختارة في البنوك التقليدية اليمنية.

سابعاً : مجتمع الدراسة وعينتها

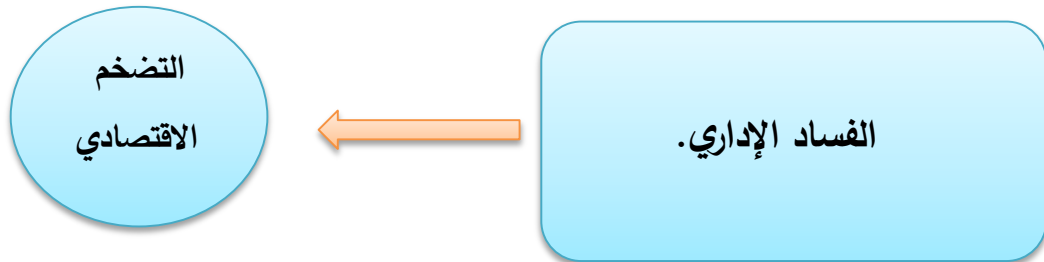
يتكون مجتمع الدراسة من كافة المعنيين في الجهات المعنية محل الدراسة البنوك التقليدية اليمنية بأمانة العاصمة والمتمثلة في بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك).

وتتكون عينة الدراسة من (40) فرداً، وسيتم اختيار العينة وفقاً لأسس وأساليب علمية بما يتناسب مع موضوع البحث ويحقق أهدافه.

ثامناً: نموذج البحث

المتغير التابع

المتغير المستقل



تاسعاً : حدود البحث

يحدد البحث الحالي بالحدود الآتية:

1- **الحد الموضوعي:** سوف يقتصر البحث الحالي على دراسة " الفساد

الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي - دراسة ميدانية في البنوك التقليدية اليمنية" .

2- **الحدود البشرية :** سوف يجري هذا البحث على عينة عشوائية في

المستويات بكل فئاتهم (العليا - الوسطى - الدنيا) من مدراء العموم - الإداريون - الموظفين في البنوك التقليدية بأمانة العاصمة - صنعاء .

3- **الحدود المكانية:** سوف يتم تطبيق الدراسة على البنوك العاملة في

أمانة العاصمة - بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) .

3- **الحدود الزمانية:** سوف يتم تطبيق البحث ميدانياً خلال العام الجامعي

(2020/2019م).

عاشراً: مصطلحات الدراسة

1- **الفساد:** الفساد أزمة خلقية في السلوك تعكس خلافاً في القيم وانحرافاً في

الاتجاهات على مستوى المعايير التي استقرت تشريعاً في حياة الجماعة وشكّلت البناء في كيان الوظيفة العامة (معجم مصطلحات الإدارة العامة، 1998م، ص232).

ويعرف الفساد في الإدارة : يعد وصفاً سيئاً وفساداً لأنه خلاف المصلحة

العامة والاصلاح، وهدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج عن النظام

لمصلحة شخصية وتحقيق منفعة للفرد أو لجماعة أو فئة معينة . والفساد الإداري يعني اساءة استعمال السلطة الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية، وهو قصور عند الأفراد يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات التي تخدم المصلحة العامة، وهذا يشكّل انتهاك للقانون ولمعايير السلوك الاخلاقي. ومن السمات المشتركة للفساد الإداري انه ينطوي على خرق لأنماط الواجب وخيانة للثقة من خلال التمويه، ويشمل أولئك الذين يستطيعون التأثير في القرارات بشكل سري مع تبادل المصلحة والالتزام بين الفاسدين (الغنام، ، 1424م، ص8-9).

2- الإدارة: يُقصد بها " النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما، فهو يُعبّر عن قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية والبشرية والتكنولوجية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة كفؤة وفاعلة بما يحقق توقعات وتطلّعات أصحاب المصالح كالمستثمرين والعملاء والموظفين والموردين والحكومة والمجتمع بأكمله" (الكساسبة، 2011، ص 27).

3- التضخم : أن كلمة تضخم إنما تعني عدة معاني ومفاهيم منها:-

- التضخم في الأسعار: وذلك عندما ترتفع الأسعار ارتفاع غير عادي وغير معتاد.
- التضخم في الدخل: وذلك عندما ترتفع الدخل النقدية للأفراد ارتفاعاً غير معتاد ومنها التضخم في الأجور والأرباح.
- التضخم في العملة: وذلك يشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.
- التضخم في التكاليف: وذلك يشمل الارتفاع الحاصل لأسعار عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات (الحيالي ، 2004م، ص 224).

إحدى عشر: الدراسات السابقة

1) دراسة (الحبيشي، 2015) بعنوان (أثر التضخم على مصداقية المعلومات في القوائم المالية وقابليتها للمقارنة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن – دراسة تطبيقية تحليلية)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التضخم على المحافظة على رأس المال للمصارف الإسلامية و تحديد أثر التضخم على مصداقية المعلومات في القوائم المالية للمصارف الإسلامية و تحديد أثر التضخم على قابلية المعلومات للمقارنة في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

1-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم و عدم المحافظة على رأس المال.

2-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم و عدم مصداقية المعلومات في بنود القوائم المالية.

3-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وقابلية المعلومات المالية للمقارنة بين الدورات المحاسبية.

واوصت الدراسة عند وجود تضخم ان يتم عرض قوائم مالية اضافية وفق الطرق البديلة في التقييم دون الاستغناء عن القوائم المالية التاريخية نظرا لما تحتويه من قيم ذات موضوعية متغيرة.

2) دراسة الجوري (2013) : بعنوان " تطوير الأداء المؤسسي في أمانة العاصمة صنعاء "

هدفت الدراسة إلى : التشخيص والتحليل المنهجي لأبرز جوانب القوة والضعف الخاصة بمكونات الأداء لديوان أمانة العاصمة صنعاء ومدى توافقها مع متطلبات تطوير الأداء المؤسسي وفقاً لنموذج مكانزي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، ودراسة الحالة لدراسة المتغيرات المتعلقة بتطوير الأداء المؤسسي . اعتمد الباحث نموذج مكانزي ذو السبعة مكونات كأساس في التحليل (أنظمة العمل ، الاستراتيجية والخطة ، الهيكل التنظيمي ، الثقافة التنظيمية السائدة ، أسلوب ونمط الإدارة المتبع ، المهارات اللازمة للمؤسسة ، الموارد البشرية والمالية) .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

وجود رؤية ورسالة وإستراتيجية لم يتم تنفيذها ، عدم تبسيط الإجراءات في تقديم الخدمات وتعدد الجهات التي تقدمها ، حاجة الهيكل التنظيمي إلى إلغاء ودمج بعض القطاعات ، ضعف الرقابة والمتابعة على تنفيذ الخطط والبرامج وغياب نظام التغذية العكسية ، عدم وجود وصف وتوصيف وظيفي يتم بموجبه تحديد المهام والصلاحيات وتقديم الحوافز كما لا يوجد تقييم للأداء الوظيفي.

وقد أوصت الدراسة بالآتي :

إعادة النظر في الهيكل التنظيمي، التوجه نحو تنفيذ إستراتيجية مدينة صنعاء (CDS) ، إنشاء وحدة مؤسسية للتخطيط وتطوير السياسات ، اعتماد مبدأ الإدارة بالمشاركة والتمكين الوظيفي ، تعزيز الثقافة التنظيمية المبنية على الشفافية والعمل الجماعي والإنجاز، وتعزيز قيم حُب العمل والصدق والجودة

والسرعة في تقديم الخدمة ، الاهتمام بالموارد البشرية ، قياس وتقييم الأداء .
كما قدمت الدراسة مقترح خطة تطويرية .

3) دراسة (المعمري، 2012)، العدالة التنظيمية وأثر غيابها في استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة - دراسة ميدانية في محافظة تعز.

هدفت الدراسة إلى معرفة : العدالة التنظيمية وأثر غيابها في انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري (رشوة ، اختلاس ، تزوير، إهمال، تحايل، سوء استخدام السلطة... الخ) في مختلف مؤسسات الدولة في الجمهورية اليمنية، والتعرف على أثر غياب العدالة التنظيمية على انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إحساس الموظف بالعدالة التنظيمية وممارسة الفساد المالي والإداري.
- تدني إحساس الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية بالعدالة التنظيمية، وكذلك ارتفاع مستوى ممارسة الفساد المالي والإداري.

وأوصت الدراسة بالآتي:

- ضرورة العمل على تحسين مستوى العدالة التنظيمية في المؤسسات الحكومية وتوفير مناخ تنظيمي يسوده العدالة بأبعادها المختلفة.
- العمل على تطبيق المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتنمية العلاقات الإنسانية وغرس القيم الأخلاقية والمعايير السلوكية الإيجابية حتى يتسنى القضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري .

4 (دراسة (الغنام ، 2011) "مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر مجلس الشورى السعودي"، مذكرة ماجستير، جامعة نايف، للعلوم الأمنية، الرياض.

هدفت الدراسة إلى : معرفة مدى فعالية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري.

وخلصت الدراسة إلى : أن معرفة دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري يعد من مواضيع المهمة في اكتشاف الفساد الإداري والحد منه، وأن هناك دور مهم للإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

وأوصت الدراسة : بأنه يجب تفعيل الإدارة الإلكترونية للحد من الفساد الإداري.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول

مفهوم وأشكال وأسباب الفساد الإداري

أولاً : مفهوم الفساد الإداري

لمفهوم الفساد الإداري عدة تعاريف يعود ذلك الى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري واختلاف المدارس الفلسفية بسبب إلى اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والعلماء، حيث عرف الفساد الإداري بصورة عامة هو انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية في القطاع العام لتحقيق مكسب مالي شخصي ، ويعرف من خلال المفهوم الواسع بأنه الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص، وكذلك هو إخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية، وغالباً ما يكون عن طريق وسطاء⁽¹⁾

أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفت الفساد بأنه " سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (2)

كما يعرف الفساد بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة وهو أيضاً خروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرها وذلك بهدف تحقيق منفعة شخصية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو لمجموعة من الأفراد"³

ثانياً : اشكال الفساد الإداري وأنواعه

1) ادى تزايد حالات الفساد الإداري ادى الى زيادة وتنوع مظاهره واشكاله ،ومن اشكاله

1- استغلال المنصب العام : حيث يلجأ البعض لاستغلال الوظيفة العامة في الحصول على امتيازات خاصة، وتبرز بشكل واضح في احتكار شخصيات متنفذة وذوي مناصب عليا في السلطة بعض الخدمات والسلع والمواد الأساسية، وحصول آخرين على بعض الوكالات

¹ - دراسة ألمانية: إعلام حر فساد اقل/ برل-قدس برس-إسلام أون لاين. نت/5-7-2001 .

² - سعيد يوسف ، فيصل عبد العزيز ، سامر محمود ، دور التقنيات الحديثة في مجال الغش والفساد - ايار 2006 ، ص3

³ - بيتر ايغن ، الفساد والإفساد ، جريدة الصباح ، العدد 1427 لسنة 2006.

التجارية، ومشاركة رجال أعمال وتجار ومستثمرين من الباطن، إضافة إلى التصرف بالأموال العامة بطريقة غير قانونية¹.

2- الاعتداء على المال العام : من خلال الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية أو تراخيص لأشخاص أو شركات بشكل غير قانوني وبدون وجه حق. كما تم في حالات أخرى أخذ أموال عامة تحت مسميات إعانات أو مساعدات مباشرة وغير مباشرة بدون وجه حق.⁽²⁾

3- تهريب الأموال: عن طريق قيام بعض المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني وبدون وجه حق إلى الخارج.

4- غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية: من خلال إحالة عطاءات حكومية بطرق غير شرعية لشركات ذات علاقة بمسؤولين كبار في السلطة أو لأقربائهم. إضافة إلى استخدام بعض الوسائل غير القانونية والحيل في ترسية المشتريات الحكومية ومواصفاتها.

5- مخالفة قانون الخدمة المدنية: تمثل في قيام العديد من المسؤولين وأصحاب المناصب العليا بالتعيينات العشوائية في أجهزة السلطة دون حاجة حقيقية، إضافة إلى تعيينات في مناصب دون مؤهلات مما أدى إلى إهدار المال العام وترهل الجهاز الإداري وتضخمه وضعف الأداء العام.

ولنا ظهرت أشكال مختلفة تأخذ محاربات الفساد الإداري الشائعة بين أطراف حكومية ومنظمات أعمال وأفراد عدد أشكال منها (3) .

1- **العمولات** : تمثل العمولات ما يطلبه الموظف المسؤول في إحدى الجهات الحكومية من مؤسسات التجارية الخاصة أو العملاء من الأفراد والمؤسسات .

2- **الرشوة** : هي حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

¹ - سعيد يوسف ، فيصل عبد العزيز ، سامر محمود ، مصدر سابق ، ص 4 .

² - محمد عبد الصالح حسن ، عماد صلاح : اثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد في العراق ، ص4

³ - مروة احمد ، محمود ابو عرا ، سمير العبادي : الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية الطبعة الاولى 2011 م -

1432 هـ ص55.

3- الاختلاس والسرقة : هي عملية السطو على ممتلكات العامة أو استغلالها بطريقة غير مشروعة مثل إساءة الأمانة من قبل موظف الذي يشتغل ضعف الرقابة الحصول على مكاسب غير مشروعة .

4- المحاباة : أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات و العطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار .

5- المحسوبية : أي تمرير ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

6- الابتزاز والتزوير: بمعنى الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

ب/ أنواع الفساد المالي والإداري

تختلف أنواع الفساد الإداري والمالي تبعاً للزاوية التي تنظر له منها و يختلف طبقاً للحيثيات المرتبطة بها وكالاتي⁽¹⁾:

1- أنواع الفساد من حيث الحجم

أ- الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا): وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين .

ب - الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين): والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل وخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة .

2- أنواع الفساد من حيث الانتشار

أ- فساد دولي :-

هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر .

¹ - هاشم الشمري ، اثار الفتلي : الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، الطبعة الاولى 2011 ص45.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً .

ب - فساد محلي :-

هو الفساد الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ، من الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية) .

ثالثاً : أسباب الفساد المالي والإداري

هناك عدة اسباب للأسباب تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي يمكن تلخيصها بما

يلي:

- 1- أسباب بايولوجية و فزيولوجية :وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته⁽¹⁾.
- 2- أسباب سياسية : يقصد بالأسباب السياسية هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي ، ضمن مؤسسات المجتمع المدني ، ضعف الإعلام والرقابة².
- 3 - عدم استقلالية القضاء : بعد استقلال القضاء من المبادي الهامة والأساسية التي تقوم عليها الدولة وتتجلى أهميتها في وجود سلطة قضائية نزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة الردع للمخالفين للقانون دون تمييز وتعمل على إشاعة العدل بين أفراد المجتمع . أما في حالة وصول الفساد للسلطة القضائية فان ذلك يمثل نفس الجهود الرامية للحد من هذه الظاهرة وبالتالي ينبغي العمل على تدعيم القضاء والمحافظة على استقلالية ليكون بمثابة صمام الأمان للمجتمع ورادعا قويا لكل من يحاول الاعتداء على حقوق وممتلكات الآخرين⁽³⁾.

¹ - جميعان، ميخائيل ، الانحراف الاداري - اسباب وطرق علاجه ، القاهرة : 1975.

² - فاطمة عبد الجواد ، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية ، ص7.

³ - سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي - دراسة في اشكالية الاصلاح والتنمية ، دار الدكتور للعلوم ،بغداد - 2008 ، ص83 .

4 الأسباب الهيكلية : تُعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، هذا كان الاثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدودية الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية.

5 أسباب اجتماعية : يتمثل بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية ، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات ، القلق الناجم من عدم الاستقرار نتيجة الأوضاع والخوف من المجهول القادم لذا استدعى. جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض

6 - أسباب أخرى (1)

- قلة الوعي الحضاري وانتشار الجهل والتخلف والفقر والتفاوت من الدخول بين الأفراد.
- التخلف البنيوي في الهياكل المعنية بإدارة اقتصاد الدولة، فضلا عن التخلف التقني والتكنولوجي .
- محدودية دور وسائل الإعلام وضعف قدرتها على فضح الفساد ، وعدم وجود الشفافية في محيط العمل .

وظهرت هذه الأسباب الاقتصادية وتشمل كالاتي (2) :

- أ - الأجور الجيدة وتناسبها مع الأداء المقدم من قبل العاملين في القطاعين العام والخاص .
- ب - نظام الخدمة لمستند إلى الكفاءة .
- ج - استخدام مبدأ التعويضات للعاملين (الأمن الوظيفي) بما يضمن مستوى معيشي لائق .
- د - الاستقرار الاقتصادي الكلي .
- هـ - توزيع الموارد بصورة أكثر عدالة .
- و - تفضيل القطاعات التي تخلق فرص عمل جيدة وتزيد الإنتاجية (قطاع الخدمات) .

¹ - ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الاداري والمالي: مفهومه ومظاهره واسبابه، الشبكة الدولية .

² - هاشم الشمري ، اثار الفتلي : الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، مصدر سابق، ص206 الى

وأسباب التشريعية والإداري والتنظيمية والتي تشمل التالي :

- أ - قوانين صارمة تركز على سلسلة من الإجراءات العقابية وهياكل قوية ومنظمة .
- ب - أجهزة بيروقراطية مستندة إلى الكفاءة .
- ج - إدارة ذات أداء عالي تقدم الفرص بالتساوي بين جميع الأهداف .
- د - إيجاد نظام حوافز يوفر الإطار الملائم للعمل بالنسبة للموظفين كالمراجعة الدورية لسلم الأجور وغيرها من الإجراءات المحفزة .

رابعاً : أثر الفساد الإداري على الاقتصاد

للفساد آثاراً اقتصادية كثيرة، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وفي هذا المبحث سنركز على أهم هذه الآثار الكلية ، والتي تتمثل في أثره على النمو الاقتصادي ، وعلى القطاع الضريبي ، هذا إلى جانب أثر الفساد على الإنفاق الحكومي ، وعلى سوق الصرف الأجنبي وعلى سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، وهذا ما يمكن بيانه على النحو التالي :-

- أثر الفساد على النمو الاقتصادي.
- أثر الفساد على القطاع الضريبي .
- أثر الفساد على الإنفاق الحكومي .
- أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي .
- أثر الفساد على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

1) أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح " الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية ، وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي⁽¹⁾. ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية

¹ - عبد الله بن حاسن الجابري ، روبرت ، السيطرة على الفساد، ترجمة الدكتور علي حسين حجاج. مراجعة فاروق جراز . الطبعة (بدون) ، دار البشير ، عمان ، الاردن ص46 .

الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يقرر (Johnston , 1997) إعاقه الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات . وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد وهو لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخفيض الموارد العامة (ولا سيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسؤولون المحليون الفاسدون ، ولكن يبقى البلاد الفقيرة فقيرة ويعوقها من أن تصبح غنية .

2) أثر الفساد على القطاع الضريبي:

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي أثراً خطيرة ، يمكن أن نشير إلى بعضها :

- عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة ، فإذا عومل الاثنان وهو من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس قدرته الحقيقية على الدفع ، معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع . ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع . مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة⁽¹⁾.

- يترتب على الممارسات الفسادية في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفسادية ، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل⁽²⁾.

فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية ، ويخطط الحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة ، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي ، أو تمويل الإنفاق العام ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر

¹ - عبد الله بن حاسن الجابري ، روبرت ، مصدر سابق . ص 7 الى ص 9.

² - كوفمان وآخرون 1998، ص 7 - 9.

المرغوب اجتماعياً . وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له .

3) أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه . وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما ، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة ، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع . ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية .

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة ⁽¹⁾.

4) أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:

تقوم الدول عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفسادية في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق إلى سوقين :- سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب . وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي

¹ - عبد الله بن حاسن الجابري ،مورو:الفساد الاقتصادي- انواعه - اسبابه - اثاره واسبابه ، 1998 ، ص12.

خامساً: آليات مكافحة وعلاج الفساد المالي والإداري

الآليات هي مجموعة من الوسائل يتم العمل بها للحد من تنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي والحيلولة دون توسعها وانتشارها نظراً لما لهذه الظاهرة من آثار وعواقب وخيمة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد من البلدان، ويمكن ذكر أهم الآليات التي من شأنها الحد من ظاهرة الفساد بما يلي :

1- تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة: تشكل المساءلة والمحاسبة ركيزة أساسية لتفعيل

الرقابة ذلك أن لا رقابة بدون مساءلة ومحاسبة. وبالنظر إلى أن المساءلة والمحاسبة الحقيقية تعنى القدرة على مساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم ثواباً وعقاباً دون أي تمييز بسبب مناصبهم، فهي تسهم بشكل فاعل في مكافحة الغش والفساد وتدعيم الشفافية والسيطرة. وفي هذا الإطار تعمل أجهزة الرقابة العليا على تدعيم مبدأ المحاسبة والمساءلة من خلال السعي لإقرار القوانين وتحديد العقوبات وتطبيق الإجراءات القانونية التي تضمن مكافأة المجيد ومعاقبة المخالفين على كافة المستويات¹.

2- اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح: إن الشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات

والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة يعتبر عنصراً رئيساً في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يسهم في تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذور. هذا وقد أثبتت تجربة العديد من دول أن التمسك بالشفافية يقلل من وقوع الأزمات الاقتصادية، ويساهم بدرجة كبيرة على معالجة القضايا عند وقوعها وقبل استفحالها واتساع مداها. ولذلك تهتم الأجهزة العليا للرقابة بتحقيق الشفافية للأعمال الحكومية ونشرها، وتسعى إلى نشر تقاريرها الدورية والسنوية بما يردع الفاسد ويعزز ثقة المواطن وتفاعله وإسهامه في التصدي للفساد ومكافحته.

3- نشر ثقافة النزاهة : من الآليات الأخرى للحد من الفساد الإداري والمالي هي العمل على

نشر ثقافة النزاهة بين أفراد المجتمع وإطلاق اليد لهيئة النزاهة في تعاملها مع المفسدين وخاصة أولئك الذين يشغلون مواقع متقدمة في الدولة والعمل على منحها صلاحيات واسعة

¹ - سعيد يوسف ، فيصل عبد العزيز ، سامر محمود ، مصدر سابق ، ص 7 .

تتمثل في استدعاء أي موظف حكومي بصرف النظر عن منصبه أو درجته دون اللجوء إلى استحصال الموافقات الروتينية التي تعمل على إعاقة عمل الهيئة في كثير من الأحيان.

4- إدخال الوسائل والأساليب الحديثة في الرقابة :

أن أتباع الوسائل والأساليب القديمة والروتينية في الرقابة لمكافحة الفساد الإداري والمالي لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها في ظل التقدم التقني الذي يشهده العالم، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات وأساليب الممارسة الرقابية واستخدام البرمجيات الحديثة والأساليب الكمية لكي تواكب التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال .

5 - العمل على مبدأ : الرجل المناسب في المكان المناسب :

أن من أهم المشاكل التي يعاني منها الدولة هو تعيين أشخاص في مواقع حساسة في الدولة لا يمتلكون المؤهلات اللازمة أو الخبرة التي تؤهلهم لشغل هذه المواقع بسبب انتشار الرشوة والمحسوبية التي أقصت العديد من الكفاءات العلمية وأتت بأشخاص غير كفؤين ، مما أدى إلى استئثار الفساد الإداري والمالي أما جهلا بالتعليمات والقوانين أو عمدا لتحقيق مكاسب خاصة، ولحل هذه المشكلة ينبغي تشكيل لجنة متخصصة تعمل على تقييم أداء الموظفين الكبار والتحقق من شهاداتهم ومؤهلاتهم العلمية .

6- إصدار القوانين والتشريعات :

مما لا شك فيه أن محاربة الفساد بحاجة إلى إصدار تشريعات وقوانين خاصة تهدف إلى منع هدر المال العام واتخاذ كافة الإجراءات الرادعة والوقائية التي تساهم في الحفاظ على الثروة الوطنية من السرقة ، فضلا عن إعادة ماتم سرقته إلى الخزينة العامة¹.

لذا فإن تعقد ظاهرة الفساد الإداري والمالي وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أهمها¹ هي :

¹ - نبيل جعفر عبد الرضا. الاقتصاد العراقي بعد السقوط، مؤسسة وراث الثقافية ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 2008.

1- **المحاسبة :** هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية

والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء

2- **المساءلة :** هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين،

تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء

والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية

3- **الشفافية :** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من

الخدمة أو ممولياها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

4- **النزاهة :** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل،

وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية .

كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية وإن أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة وعلى النحو التالي²:

1- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.

2- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه .

¹ - مازن زاير اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد . مطبعة دانية، الطبعة الاولى، بغداد 2007 .

² - ساهر عبد الكاظم مهدي ، دائرة المفتش العام/ قسم التفتيش الاداري ص 11.

3- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات

4- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة .

5- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

وقد تم تحديد اتجاهين أساسيين لمكافحة الفساد الإداري هما (1):

الاتجاه الأول : العمل بالإصلاحات الإدارية والترتيبات الوقائية، كما يشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب الوقائية بهدف منع حدوث حالات الانحراف.

الاتجاه الثاني : مقاضاة المخالفين والضرب بيد من حديد على الرؤوس الفاسدة داخل الجهاز الإداري، ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب العلاجية بهدف معالجة حالات الانحراف. يكونان منظومة متكاملة يطلق عليها منظومة احتواء الفساد ، هدفها الأساسي احتواء ظاهرة الفساد وتحجيمها ومن ثم القضاء عليها .

¹ - نادر احمد ابو شيخة ، الفساد في الحكومة المنظمة العربية للتنمية الادارية :1994 .

المبحث الثاني

التضخم الاقتصادي

تمهيد

إن ظاهرة التغيرات في مستويات الأسعار، والتي غالباً ما يشار إليها بالتضخم تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود، والتي تعتبر معيار للقيمة قد يتفاوت من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى في نفس الدولة لكن هذا الانخفاض في القوة الشرائية للنقود ونتيجة لانتشاره وتصادد شكل كل ظاهرة وهي ظاهرة ما يسمى بالتضخم.

فقد ارتبط الفكر الاقتصادي والفكر المالي كلاهما بظاهرة التضخم، وعلى الأخص في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي كثير من الدراسات، والأبحاث الخاصة بظاهرة التضخم والتي تعتبر من أهم المظاهر الاقتصادية التي أتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة، والآخذة بالنمو على حد سواء، وذلك على اعتبار أن التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها ما يلي⁽¹⁾:

- حركة مستويات الأسعار.
- حركة النمو الاقتصادي.
- حركة استحداث التنمية في مختلف الاقتصاديات.

أولاً : مفهوم التضخم

مشكلة اقتصادية عانى منها كثير من البلدان في فترات مختلفة ويكون لهذه المشكلة انعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة في مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع ولاسيما مجموعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود والتضخم هو ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات مهنية لمعالجة الوضع، لكن تلك الإجراءات قد يحالفها النجاح أحياناً في وقف ارتفاع الأسعار².

1 - غازي حسين عناية، عام 1985م ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة - مصر 44.
2 - الأشقر ، احمد ، الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية الدولية - الأردن ، عام 2002، ص 311 - 312.

وعرف أيضاً بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار ويقاس هذا المستوى العام بمتوسط سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما وهو متوسط بين أسعار المستهلك والمنتج، وذلك الارتفاع لا يكون بالضرورة في جميع الأسعار المعينة فقد تكون نسبياً ثابتة، والبعض الآخر قد ينخفض فعلاً¹.

ثانياً : مفهوم التضخم في الفكر المحاسبي

جاءت تعريفات المحاسبين لظاهرة التضخم مختلفة إلي حد ما مع تعريفات الاقتصاديين ، ويرجع ذلك إلى اختلاف أهداف كل منهم من دراسة تلك الظاهرة . فقد تناول أحد الكتاب تعريف التضخم بتحديد الفرق بين التغير في أسعار بعض السلع والخدمات والتغير في المستوى العام للأسعار، وذلك علي النحو التالي :

"هناك خلط في ذهن الكثيرين بين ظاهرة التغير في الأسعار وظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار ، فالتغير في الأسعار يقصد به تغير نسبي في أسعار السلع نتيجة لعوامل العرض والطلب في السوق وهذه ظاهرة ليست دليلاً علي وجود تضخم أو انكماش . أما التغير في المستوى العام للأسعار فيقصد به تغير القوة الشرائية للنقود وقد يدل ذلك علي وجود تضخم أو انكماش كما أن التغير في الأسعار لا يمثل مشكلة ولا يخشي من أثره علي الحسابات وبالتالي لا يستلزم إجراء أية تعديلات في القوائم المالية ، ولكن المشكلة تظهر بخطورة إذا تغير المستوى العام للأسعار².

حدد التعريف السابق مفهوم التضخم بالارتفاع في المستوى العام للأسعار وأعتبر ذلك مشكلة خطيرة وأوصي بضرورة علاج أثره على الحسابات بتعديل البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، أما الارتفاع النسبي في الأسعار فلم يعتبره تضخماً ولا يمثل مشكلة ولا يخشي من أثره على الحسابات. وعلى الرغم من أن هذا التعريف قد عبر عن اهتمام المحاسبين بآثار التضخم وضرورة أخذها في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية إلا أنه قصر مفهوم التضخم على الارتفاع في المستوى العام للأسعار مع أن الارتفاع في المستوى الخاص النسبية تعكس أيضاً التضخم وبصورة واقعية، حيث تعكس تلك المستويات الخاصة الأسعار النسبية وتعكس أيضاً التضخم وبصورة واقعية، حيث تعكس تلك المستويات الخاصة الأسعار الجارية للسلع والخدمات. وعلى ذلك فإنه لعلاج آثار التضخم على الحسابات بصورة شاملة لا بد من أخذ الآثار الناجمة عن

1 - الأمين، عبد الوهاب عام 1983م، في مبادئ الاقتصاد الكلي - دار الحامد - الأردن، ص140.

2 - مرجع سابق ، 141.

كل من الارتفاع في المستويات العامة للأسعار، والارتفاع في المستويات النسبية الخاصة للأسعار في الاعتبار ، حيث يستخدم للأولى الأرقام القياسية العامة وللثانية الأرقام القياسية الخاصة .

في تعريف آخر للتضخم أنه¹:

"أحد القوى الرئيسية في مجال النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي، حيث لا توجد وحدة محاسبية لم تتأثر بظاهرة التضخم، وهذا يطلب ضرورة أن تأخذ المحاسبة تغيرات الأسعار الناجمة عن التضخم في الاعتبار "

يؤكد التعريف السابق شمول آثار التضخم لكافة الوحدات المحاسبية التي تعمل في المجال الاقتصادي باعتباره أحد القوى الرئيسية المؤثرة فيه، كما أكد على ضرورة أخذ تلك الآثار في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة .

يتضح مما سبق أن تعريفات المحاسبين لظاهرة التضخم ركزت علي أثارها على مستوى الوحدة المحاسبية، حيث تنعكس تلك الآثار علي البيانات والمعلومات المحاسبية الناتجة عن أداء وظائف المحاسبة ، كما أكدت على ضرورة علاج تلك الآثار وأخذها في الاعتبار عند أداء الوظائف المحاسبية .

ثالثاً : مشكلة التضخم

إن مشكلة التضخم بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو إنما هي مشكلة هيكلية، وليست مشكلة نقدية، أو مالية، ناهيك عن عوامل التبعية في علاقاتها مع الاقتصاديات المتقدمة.

وعلى أثر انتشار الأفكار الكينزية في العقد الرابع والخامس من القرن الماضي، أخذت الدراسات الاقتصادية تلطف من حدة النظرة التشاؤمية للتضخم كظاهرة اقتصادية مرفوضة، وبدلاً من ذلك كُيفت هذه الظاهرة كمؤشر إيجابي لحفز النمو الاقتصادي المنشود، وإذا كانت الظواهر التضخمية تعبر عن الأزمات الإنتاجية، وتعبّر عن خلل التوازن في جوهر العلاقات الإنتاجية سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو الآخذة في النمو، إلا أنها تقودنا إلى بحث النظريات في الفكر الاقتصادي المعاصر. وذلك لتحديد كل الظواهر التضخمية، بتعريفها، وتحليلها، وإيجاد التقاسير المقبولة لها،

1 - رمزي زكري - دوريه بعنوان تأثيرات بظاهرة التضخم - مصر - القاهرة 32 ، .

وشرح عوامل وأسباب نشأتها، وتحديد أنواعها، ووسائل علاجها، والرقابة عليها، ومن ثم تأصيلها ووسيلة علاجها والقضاء عليها.

ولقد أضاف التكييف الفكري الاقتصادي المعاصر لمفهوم التضخم أبعاداً جديدة أخرى سواء فيما يتعلق بمعناه، وتحليله، أو دوره في مضمار التنمية الاقتصادية حتى تعدت مشكلة التضخم في الدراسات الاقتصادية ظاهرة البحث بالمعنى الجامد له، وهو تضخم الأسعار إلى وسيله الدور التنموي وبالمعنى الأسمى والمنظور له، وهو تضخم التمويل أو العجز في الميزانية.

رابعاً : كيفية حساب نسبة التضخم

يحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية ¹:

معدل التضخم = (المستوى العام للأسعار " في سنة ما " - المستوى السنوي العام للأسعار " في السنة السابقة ") / المستوى العام للأسعار للسنة السابقة $\times 100$.

تقوم عملية حساب مستوى عام للأسعار بإعطاء وزن ترجيحي لكل سلعة حسب أهميتها بالنسبة لميزانية الأسرة بما يسمى بمسح إنفاق الأسرة، وفي العادة يتم إعداد ما يسمى برقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في بلد ما، و ذلك وفقاً إما الأسعار المستهلكين أو لأسعار المنتجين ².

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة :

1- حساب الأرقام القياسية : " الرقم التجميعي البسيط " .

يعكس هذا الرقم القياسي نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول عليها في سنة أساس معينة.

الرقم التجميعي البسيط = (مجموع أسعار السنة الحالية / أسعار سنة الأساس) $\times 100$.

2- حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة : " الرقم القياسي المرجح " .

1 - الوزني والرفاعي ، احمد و خالد ، عام 2000م ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار ألوائل – الأردن، ص 249 .

2 - الحبيب ، فائز إبراهيم ، عام 1994م ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المريخ – السعودية ، ص83

أشرنا سابقاً إلى آلية حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وفقاً لما يسمى بمسح ميزانية الأسرة والملاحظ أن الرقم القياسي المرجح هو أكثر واقعية من الرقم البسيط المحسوب سابقاً، ومن هنا كانت أهمية لجوء علماء الاقتصاد إلى استخدام أسس علم الإحصاء في تحديد الرقم القياسي المرجح وفقاً لطرق عدة وأساليب مختلفة منها الأرقام القياسية لباتش والأرقام القياسية للأسبير وغيرها بيد أن المقام لا يتسع هنا للخوض في تفاصيل هذه الأرقام والحسابات ¹.

قياس التضخم :

هناك ثلاثة مقاييس شائعة الاستخدام لقياس ظاهرة التضخم هي ما يلي ²:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

2- الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي.

3- الرقم القياسي لأسعار المنتج.

خامساً : أنواع التضخم

1) التضخم بجذب الطلب

العبرة القائلة بأن " كمية كثيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع " غالباً ما تستخدم لوصف هذا النوع من التضخم، والكمية الكثيرة من النقود " تعني أن الطلب الكلي في الاقتصاد مرتفع جداً، بينما تعني " الكمية القليلة من السلع " أن العرض الكلي في الاقتصاد ينخفض جداً بالنسبة لهذا الطلب ³.

كما يمكننا وصف التضخم بالطلب بأن الزيادة في الطلب الكلي يمكن أن تحدث ارتفاعاً في الأسعار عندما يكون هناك استخدام كامل للقوة العاملة، ويمكن أن يزداد الطلب بعدد من العوامل ولاسيما بزيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الطلب في الخارج ⁴.

2) التضخم بدفع التكاليف

يحدث التضخم بدفع التكاليف ليس من الضغوط التي تقع على جانب العرض، ومنذ منتصف الستينيات حتى آخرها بدأ التضخم العام في الاقتصاد القومي يلقي بمزيد من الضغوط على تكاليف

1 - مرجع سابق ، ص 84 .

2 - العناني ، حمدي احمد عام 1995م الاقتصاد الكلي ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 61.

3 - ولسون ، جي هولتون عام 1987م ص626 - دار المريخ السعودية ، ص 626.

4 - مرجع سابق، ص 262.

الإنتاج الصناعي، وأخذ العمال والاتحادات العالمية يطالبون بزيادات في الأجور لتعويض الدخل الحقيقي الذي فقده بسبب تأثيرات التضخم على قوتهم الشرائية الحالية والمتوقعة، ونوقشت التغيرات في مستوى المعيشة في جميع المفاوضات تقريباً، ومن ثم استمرت تكاليف العمال في الزيادة بمعدل سريع¹.

كما أنه يحدث هذا التضخم عندما يستطيع العمال رفع مستوى الأجور بفعل ضغط نقاباتهم مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإلى ارتفاع أسعار المنتجات، ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى تجدد المطالبة برفع الأجور، وهكذا².

(3) التضخم الهيكلي أو البنوي

ينشأ هذا التضخم بسببين، أولاً انعدام مرونة كل من الأجور والأسعار وكونها عسوية على الانخفاض، وثانياً بنية الطلب، فالأجور في كثير من الدول لا يمكن تخفيضها دون حد معين، كما أن أسعار المنتجات في كثير من الأحيان لا تحدد وفق آلية العرض والطلب بل تحدد على ضوء تكاليف الإنتاج وإضافة هامش ربح بنسبة معينة، لهذا فإن هذه الأسعار لا تكون قابلة للانخفاض في كل الأحوال، فإذا حصل انخفاض مفاجئ في الطلب فإنه لا يتسبب بالضرورة بخفض الأسعار بل بتقليص الإنتاج وتخفيض العرض، لنفرض الآن أنه طرأ تغيير على بنية الطلب بأن ازداد الطلب على منتجات قطاعات معينة وانخفض الطلب على منتجات قطاعات أخرى، في هذه الحالة سترتفع الأسعار والأجور في القطاعات الأولى دون أن تنخفض في القطاعات الثانية، وسينتشر ارتفاع الأسعار والأجور إلى قطاعات جديدة تستخدم سلعاً وسيطة من منتجات القطاعات الأولى التي ازداد الطلب على منتجاتها، بهذا تنتقل ظاهرة ارتفاع الأسعار تبعاً إلى عدد كبير من المنتجات، ويشاهد هذا النوع من التضخم أثناء ظهور سلع جديدة أو أثناء حصول تغيرات مفاجئة في تفضيلات المستهلكين أو أثناء ظهور تغيرات معينة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويمكن أن يشاهد هذا التضخم أيضاً بأن حدوث تطورات في التجارة الخارجية كظهور صعوبات في استيراد بعض السلع أو حدوث تسهيلات في تصدير سلع أخرى تفتح لها أسواق جديدة مثلاً، ويلاحظ أن التضخم الهيكلي أقل شأنًا من كل من التضخم بالطلب والتضخم بالتكلفة وأقل انتشاراً منهما، ذلك أن بنية الطلب في أي مجتمع من المجتمعات لا تتغير بين عشية وضحاها وإنما يستغرق تغييرها مدة زمنية طويلة نسبياً،

1 - مرجع سابق، ص 263.

2 - مرجع سابق، ص 263..

وهذه المدة الزمنية كفيلا بظهور قوى اقتصادية جديدة تعاكس القوى المحركة للتضخم الهيكلي أو تحد منها¹.

(4) التضخم المطلق²

يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لزيادة كمية النقود وسرعة تداولها، وأيضا استجابة لفائض الطلب دون أن يعترضها أي عائق لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، وذلك دون تدخل من الدولة ولهذا يطلق علي هذا النوع أيضا التضخم الصريح حيث يتسم بارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار لدرجة قد يصعب معها السيطرة عليه .

(5) التضخم المكبوت³

يحدث عندما تتدخل الدولة وتضع بقوة القانون التدابير والإجراءات والقيود التي تمنع الأسعار من مواصلة ارتفاعها مثل سياسة التسعير الإجمالي، ونظام توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية ونظام تخصيص المواد الأولية وهذا يعني أن الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية نتيجة لسيطرتة علي الأسعار وقد يحدث في مثل هذه الظروف ارتفاع في الدخل النقدي ولكنها لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي يبقى التضخم مكبوتا لا يسمح له بالظهور .

(6) التضخم الجامح⁴

يعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي حيث يتوالى ارتفاع الأسعار بشدة دون توقف ويترك أثارا ضارة يصعب علي الدولة الحد منها أو معالجتها حيث تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها وبالتالي تفقد الثقة فيها .

وأشهر مثال على هذا النوع من التضخم هو ما شهدته ألمانيا في أوائل العشرينات من هذا القرن حين قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها، وفي عام 1923 تعدى معدل التضخم 1,000,000% حتى أن كثيرا من الشعب الألماني لجأ لنظام المقايضة، واستخدام السلع بدلا من النقود كأن يحدد التاجر سعر رغيف الخبز بثلاث بيضات مثلا .

1 - مرجع سابق، ص 264.

2 - سامح عبد الستار - رسالة ماجستير - مصر ، عام 2002م بعنوان علاقة التضخم بالتراكم الرأس مالي والتخطيط القومي، 42

3 - مرجع سابق، ص 43.

4 - مرجع سابق، ص 43.

(7) التضخم الطبيعي

يعتبر اقل شدة وخطورة عن سابقة حيث ترتفع الأسعار بمعدل اقل وبالتالي يسهل علي الدولة مواجهته والحد من إثارة ومعالجتها بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة بالنقد المتداول .

(8) التضخم المتقلب

يحدث في حالة ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل الدولة وتعمل علي وقف هذا الارتفاع لفترة تالية ثم تعود الأسعار للارتفاع بحرية وبمعدلات كبيرة مرة أخرى وهكذا أي يظهر التضخم ثم تستقر الأسعار ثم يعود التضخم مرة أخرى وهكذا.

(9) التضخم الجزئي¹.

يتمثل في حالة الارتفاع في الأسعار التي تحدث قبل الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل في الاقتصاد وتكون نتيجة لزيادة الطلب الفعلي مع زيادة السلع والخدمات المتاحة أيضا وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضارا أي أن التضخم الجزئي لا يسبب ضررا كبيرا للاقتصاد القومي حيث يعتبر بمثابة الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا أراد المزيد من الإنتاج والعمالة .

(10) التضخم الكلي.

يتمثل في حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل حيث لا تصاحب زيادة الطلب أي زيادة في الإنتاج لانعدام مرونة عرض عوامل الإنتاج مما يسبب ارتفاعا ضارا في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن أية زيادة في كمية النقود المتداولة ستدفع الأسعار للارتفاع بمعدل يتناسب مع معدل هذه الزيادة. يتضح من عرض بعض أنواع التضخم أنها مهما اختلفت مسمياتها ومهما تباينت معايير التمييز بينها فإنها في النهاية صورة واحدة لظاهرة التضخم الاقتصادي ولكن من عدة زوايا ومما يؤكد ذلك أن تلك الأنواع يعبر عن وجودها مظاهر عامة واحدة وهي الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار والانخفاض الدائم في القوة الشرائية للنقود كما أن أي نوع من أنواع التضخم يمكن أن يظهر في أي اقتصاد ما نتيجة لأي سبب من أسباب التضخم يتوافر في البيئة الاقتصادية².

❖ مؤشرات التضخم في الاقتصاد اليمني من عام (2010 - 2015م)

1- مرجع سابق ، ص 43

2 - مرجع سابق، ص 44.

جدول رقم (1) مؤشرات التضخم الاقتصادي اليمني لعام 2010م

2010	2009	2008	البؤد	2010	2009	2008	البؤد
							الإنتاج و الأسعار
38.3	27.2		الدين العام الصافي القائم				الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
16.8	8.2		الداخلي الصافي				بأسعار السوق
21.5	19		الخارجي	5,705	6,072.3		مليار ريال
3.6	2.7		نسبة خدمة الدين الخارجي (الالتزامات إلى صادرات السلع والخدمات)	28124.2	30394.9		مليون دولار
			النقود والائتمان				الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق)
11	14		العرض النقدي الواسع (M2)	-6.05	19.07		الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
-4.6	18		الائتمان للقطاع الخاص	4.30	4.01		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
10	13		سعر الفائدة التأثري للودائع (في المائة في السنة)	6.21	6.43		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي
2.7	3.2		سرعة تداول النقود	-9.92	14.47		مخفض الناتج المحلي الإجمالي
			القطاع الخارجي	5.41	18.98		الرقم القياسي لأسعار المستهلك / متوسط الفترة
5855	8976.9		الصادرات (فوب) ، منها :	10.98	10.81		الرقم القياسي لأسعار المستهلك / نهاية الفترة
4432.4	7727.8		النفط الخام والغاز	63.5	98.9		سعر تصدير النفط الخام (متوسط مرجح) دولار / البرميل
-7867.8	-9333.8		الواردات (فوب)				مالية الدولة
-552.1	-894.3		الخدمات والدخل والتحويلات صافي	22.9	32.8		إجمالي الإيرادات والمنح
1275	1852.8		الحساب الرأسمالي والمالي ، بما في ذلك صافي الخطأ والسهو	12.5	24.0		إيرادات النفط والغاز
-1289.9	601.6		الميزان الكلي	9.9	8.6		الإيرادات غير النفطية
6704	8157.4		الاحتياطيات الخارجية الصافية للبنك المركزي	0.5	0.2		المنح
9.3	9.2		بشهور الواردات	32	36.6		إجمالي النفقات
-9	-4.1		الحساب الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	25.9	30.7		النفقات الجارية
207.32	200.08		سعر الصرف (نهاية الفترة - ريال / دولار)	4.7	4.9		النفقات التنموية الرأسمالية
				-9.1	-3.8		الميزان الكلي (على أساس نقدي)
				8.3	2.7		التمويل

2011	2010	2009	البؤد
45.3	38.3	38.3	الدين العام الصافي القائم
25.3	18.8	16.8	الدين الداخلي الصافي
20.1	19.5	21.5	الدين الخارجي
3.9	2.7	3.6	نسبة خدمة الدين الخارجي (الالتزامات إلى صادرات السلع والخدمات)

2011	2010	2009	البؤد
			الإنتاج و الأسعار
			الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
6,499.1	6,725.7	5,697.6	بأسعار السوق
			مليار ريال
30,397.9	30,628.4	28,087.7	مليون دولار
24,312	23,584	22,864	(المسكن) (الف نسمة)

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2011م.

جدول رقم (3) مؤشرات التضخم الاقتصادي اليمني لعام 2012م

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
2012	2011	2010	البيانات
الإنتاج والأسعار			
			الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار السوق
7037.3	6714.9	844.0	مليار ريال
32830.7	31407.4	31166.7	مليون دولار
25066.0	24312.0	23584.0	السكان (الف نسمة)
31686.0	28947.0	29556.0	الناتج القومي الإجمالي بالمليون دولار
1264.0	1191.0	1253.0	متوسط دخل الفرد (دولار)
الناتج المحلي الإجمالي (أسعار السوق)			
			التغير في %
4.8	-1.9	18.6	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.0	-12.8	5.7	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
4.4	-11.9	5.9	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2012م.

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2012م.

جدول رقم (4) مؤشرات التضخم الاقتصادي اليمني لعام 2013م

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
2013	2012	2011	البيانات
الإنتاج والأسعار			
			النتائج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار السوق
7701.3	6875.3	6644.7	مليار ريال
35838.2	32074.9	31078.9	مليون دولار
25843	25066	24312	السكان (ألف نسمة)
34330	30866	28848	النتائج القومي الإجمالي بالملليون دولار
1328	1231	1187	متوسط دخل الفرد (دولار)
النتائج المحلي الإجمالي (أسعار السوق)			
			التغير في %
12.0	3.5	2.1	النتائج المحلي الإجمالي الاسمي
3.9	2.2	-15.1	النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.7	5.1	-14.5	النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي
7.8	1.3	15.3	مخفض الناتج المحلي الإجمالي

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2013م.

جدول رقم (5) مؤشرات التضخم الاقتصادي اليمني لعام 2014م

2014	2013	2012	البنود
الإنتاج والأسعار			
النتائج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار السوق			
7308.5	7459.7	6875.3	مليار ريال
34010.6	34714.0	32074.9	مليون دولار
26644	25843	25066	السكان (ألف نسمة)
32366	33206	30866	النتائج القومي الإجمالي بالمليون دولار
1215	1285	1231	متوسط دخل الفرد (دولار)
النتائج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق)			
التغير في %			
-2.0	8.5	3.5	النتائج المحلي الإجمالي الاسمي
-9.6	3.2	2.2	النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي
-10.3	2.8	5.1	النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي
8.3	5.1	1.3	مخلفات الناتج المحلي الإجمالي

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2014م.

جدول رقم (6) مؤشرات التضخم الاقتصادي اليمني لعام 2015م

2015	2014	2013	البنود
الانتاج و الاسعار			
			النتاج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار السوق
5729.0	7139.5	7468.6	مليار ريال
26660.3	33224.1	34755.3	مليون دولار
27470	26644.0	25843.0	السكان (الف نسمة)
26282.4	31793.1	33247.7	النتاج القومي الإجمالي بالمليون دولار
956	1193.0	1287.0	متوسط دخل الفرد (دولار)
النتاج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) التغير في %			
-19.8	-4.4	8.6	النتاج المحلي الإجمالي الاسمي
-30.5	-10.6	3.6	النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي
-25.1	-9.8	2.3	النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2015م.

❖ من الاسباب التي ادت الى زياده معدلات التضخم :

- 1- تضخم الأسعار ⇨ أي الارتفاع المفرط في الأسعار (تذبذبات أسعار الصرف).
- 2- تضخم الدخل ⇨ أي ارتفاع الدخل النقدي مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
- 3- تضخم التكاليف ⇨ أي ارتفاعها .

4- التضخم النقدي ⇨ أي الإفراط في إصدار العملة النقدية.

5- تضخم الائتمان المصرفي.

6- الحروب.

المعيار الدولي في التضخم رقم (29):

إن القضايا التي يتفق عليها الباحثون في زمن معين وإزاء مسألة معينة تعد بمثابة حقائق إضافة إلى قول أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو " ملتون فريدمان " في مقالة كتبها عام 1953م عد فيها أن الهدف الأساسي للعلم الإيجابي هو تطوير النظرية التي تعطي نبوءة ذات معنى حول الظواهر غير الملاحظة بعد .

وقد أصدرت لجنة المعايير الدولي IAS المعيار الدولي رقم تسعة وعشرون الذي نشر في تموز عام 1989م ومما ورد في المعيار المذكور.¹

1- إنه يطبق على القوائم المالية بما في ذلك القوائم المالية الموحدة لأي مشروع يعد قوائمه المالية في عملة (نقود) تتعرض إلى تضخم شديد.

2- إن القوائم المالية (نتائج العمليات، والمركز المالي) في عملية يعاني اقتصادها من تضخم شديد لا فائدة لها، إلا إذا أعيد عرضها.

3- إن مسألة حكم تلك التي تقرر ما إذا كانت إعادة عرض القوائم المالية ضرورية إذ يمكن تمييز التضخم الشديد عن طريق صفات يمكن تلمسها من الوسط الاقتصادي للدولة، والتي تتضمن المظاهر التالية، ولكن ليست قاصرة:

أ- ميل الجمهور إلى الاحتفاظ بثروته بأصول غير نقدية أو عملات أجنبية أكثر استقراراً.
ب- قياس الجمهور المبالغ النقدية المحلية لعملات أجنبية أكثر استقراراً.

ت- يُوخز بالاعتبار عن الشراء في البيع الأجل تعويض تلك الخسائر الناتجة عن الأنخراط المتوقع بالقوة الشرائية للنقود خلال فترة التسليف حتى إذا كانت الفترة قصيرة.

1 - القاضي ، حسين وحمدان عام 2001م النظرية المحاسبية ، دار العلمية الدولية ، الأردن، ص 352 - 353 .

- ث- تربط معدلات الفائدة والأجر والأسعار للأرقام القياسية للأسعار.
- ج- يقارب المعدل المراكز خلال ثلاث سنوات 100% أو يزيد على ذلك.
- ح- يمكن بالاعتقاد شديد التضخم للقوائم المالية أن تصبح ذات فائدة فقط.
- 4- إذا تم التعبير عنها في مصطلحات وحدات جارية بتاريخ الميزانية سواء أكانت القوائم المالية معدة على أساس مدخل التكلفة التاريخية أم التكلفة الجارية، ولا يسمح بعض القوائم المالية في مثل هذا الاقتصاد قليل تعديلها كما لا يسمح بعرض مرفقة بالقوائم المالية الأصلية.
- 5- إن عادت عرض القوائم المالية طبقاً لهذا المعيار تطبيق إجراءات محددة وأحكام وأن التطبيق الدقيق المستمر لهذه الإجراءات والأحكام من فترة إلى أخرى أكثر أهمية من التطبيق الدقيق للنتائج المشمولة في إعادة عرض القوائم المالية.
- 6- يعاد عرض القوائم المالية عن طريق تطبيق المؤشر العام للأسعار.
- 7- لإبعاد عرض المفردات النقدية إذا تم التعبير عنها ساق في مصطلحات نقدية جارية بتاريخ الميزانية، وإن المفردات النقدية هي نقود وبحوزة المنشأة أو مفردات ستستلم أو تدفع بالنقود.
- 8- كل الأصول والالتزامات المرتبطة باتفاقات مع تغيرات مستوى الأسعار كالأرقام القياسية المرتبطة بالسندات والقروض، تعادل طبقاً للإنفاق بحسب تاريخ القوائم المالية، وتحمل هذه المفردات في الميزانية بقيمتها المعدلة.
- 9- كل الأصول والالتزامات الأخرى هي غير نقدية بعضها يعرف بالمبالغ الجارية في تاريخ الميزانية لكافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة السوقية بحيث لا يعاد عرضها ويعاد عرض جميع العناصر غير نقدية.
- 10- معظم المفردات غير النقدية تحمل بالتكلفة أو التكلفة ناقصاً الاستهلاك وذلك لأنها تقاس بتكلفة حيازتها، ولذا يتم تحديد تكلفتها من أجل إعادة عرضها طريق معالجة تكلفتها التاريخية واستهلاكها المتراكم مع الرقم القياسي من تاريخ الحيازة إلى تاريخ القوائم المالية، وعلى ذلك فإن الممتلكات والآلات من معدات والاستثمارات من مخزون الأولية أو السلع أو الشهرة أو براءات الاختراع أو التعاملات التجارية والأصول المشابهة يعاد عرضها منذ تاريخ شرائها أو استحقاق تمويلها.

11- في الحالات النادرة التي يكون فيها تاريخ حيازة المعامل أو المعدات غير متاح أو قابل للتقدير، يصبح من الضروري في الفترة الأولى لتطبيق هذا البيان استخدام تقويم فيها مستقل للقيمة المفردة بتاريخ إعادة عرضها.

12- عندما لا يكون الرقم القياسي العام متاحاً، يصبح من الضروري استخدام تقدير يعتمد على حركات معادلات التبادل بين العملة المقرر بها وعملة ثابتة نسبياً.

13- قد يعاد تقويم بعض المفردات في تاريخ لاحق لحيازتها وسابق لتاريخ الميزانية يستخدم عندئذ الرقم القياسي منذ تاريخ إعادة التقييم.

14- إن الكمية المعاد عرضها للمفردة غير النقدية تتخفض عندما تزيد هذه الكميات عن المقدار المتوقع الحصول عليه من الاستخدام المتوقع لهذه المفردة.

أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة FASB بيانها رقم ثلاثة وثلاثين في تشرين الأول عام 1979م، وقد طلب هذا البيان من الشركات التي تزيد موجوداتها على بليون دولار بعد طرح الإستهلاكات وأن مخزونها وممتلكاتها وتجهيزاتها قبل مخصص الاستهلاك تبلغ أكثر من مائة وخمسة وعشرون مليون دولار في بداية السنة الميلادية التي تبدأ بعد 25 / 12 / 1979م طلب منها إعداد معلومات إضافية تدعم القوائم المالية التقليدية:¹

- 1- دخل التكلفة التاريخية معدلاً لإظهار أثر تغيرات مستويات الأسعار العامة والخاصة.
- 2- الربح أو الخسارة في القوة الشرائية على صافي العناصر النقدية.
- 3- التكلفة الجارية للمخزون والممتلكات والتجهيزات والمعدات عن السنة المنتهية.
- 4- التغيرات خلال العام في التضخم الجارية المذكورة أعلاه والسنوية إلى تغيرات السعر العام أو الخاص.

5- مقارنة لخمس سنوات بالنسبة للدخل الإجمالي والدخل السنوي المكتسب لكل سهم وصافي الأصول المعدلة لأجل التغيرات في مستويات الأسعار وتوزيعات الأرباح على الأسهم والسعر السوقي لكل سهم ومتوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لكل سنة من السنوات الخمس موضوع المقارنة.

6- تفسير البيانات المعلنة ومناقشة أهميتها :

1 - القاضي، مرجع سابق ، ص 353.

لما كانت المحاسبة تستهدف مقياس أداء المشروع عن أحداث حصلت بالفعل وظاهرة التضخم تكون كذلك فإن تكلفة الاستبدال هي الممثل العملي للقيمة الجارية.

وقد اقترح جون باور منذ عام 1929م استخدام محاسبة القيمة الاستبدالية كما أصدرت لجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة النشر رقم مائة وتسعون المؤرخة في 1976/3/23م وذلك رداً عن التذمر الذي أصاب الأوراق المالية نتيجة نشر المسودة التي أعدتها هيئة معايير المحاسبة المالية في العام 1974م والتي تبنت محاسبة المستوى العام للأسعار، وقد طالبت النشرة مائة وتسعون الشركات الأمريكية الكبرى أن تنشر إفصاحات إضافية على أساس تكلفة الاستبدال.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى سرعة إنجاز الحسابات الختامية إذ أن التراكم الحسابي وتأخير ظهور القوائم المالية وتقارير المصادقة عليها يفقدها قيمتها وقد تكون عديمة الجدوى والفائدة للمهتمين بها، لذلك أكدت القوانين في معظم دول العالم على ضرورة نشر القوائم المالية فترة أقصاها أربعة أشهر من انتهاء الدورة المحاسبية .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

- المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية
- المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة؛ هو (الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية اليمنية)، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم أداة الاستطلاع آراء عينة الدراسة وتطويرها، لذلك يتناول الباحثون، المنهجية المطبقة في إجراء هذه الدراسة، واصفا الطرق والإجراءات التي تم استخدامها للقيام بهذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، حيث يستعرض مجتمع الدراسة، وأداة الدراسة وتفاصيلها، وصدقها، وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

مجتمع البحث وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من العاملين في (كاك بنك)، حيث تم توزيع (50) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (45) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (90%)، وعدد (3) استبانات مفقودة بنسبة (6%)، وعدد (2) استبانات غير صالحة للتحليل بنسبة (4%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (40) استبانة بنسبة (80%).

أداة الدراسة (المصادر الأولية):

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إعداد استبانة لتوجيهها لأفراد العينة، وذلك بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والرسائل العلمية الخاصة (الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية اليمنية).

وقد روعي في تصميم الاستبانة استخدام الأسئلة المغلقة قدر الإمكان وذلك لتسهيل عملية ترميز وتحليل البيانات.

واشتملت الاستبانة على عدد من الأسئلة غطت المجالات التالية:-

القسم الأول : وتضمن البيانات الشخصية لأفراد العينة وشملت كلا من (الجنس ، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني: المتغيرات المتعلقة بموضوع البحث، حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى محورين:

- المحور الأول: المتطلبات اللازمة للحد من الفساد الإداري وتأثيرها على التضخم الاقتصادي

- المحور الثاني: معوقات الإصلاح المالي والإداري لظاهرة الحد من الفساد.

وقد تم توزيع الاستبيان على النحو الآتي:-

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	29	72.5%
انثى	11	27.5%
الإجمالي	40	100%

مقياس اداة الدراسة:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

جدول رقم (8) : يوضح مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثون الدرجة (5) للاستجابة " موافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932).

جدول (9) يوضح الوزن النسبي

النسبة 100%	الوزن النسبي من - إلى	التقدير اللفظي	مسلسل
100 %	5.00 - 4.20	موافق بشدة	5
89.8%	4.20 - 3.40	موافق	4
68.5%	3.40 - 2.60	محايد	3
49.8%	2.60 - 1.80	غير موافق	2
أقل من 30	1 - 1.80	غير موافق بشدة	1

يتضح من الجدول رقم (9) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فإن التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، وجامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة .
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة .
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة ، تمت الإستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية SPSS برنامج التحليل الإحصائي المحوسب.

استخدم الباحثون هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية اليمنية "، وشمل ذلك :

1-التوزيع التكراري والنسب المئوية : لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي : وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري : تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

المبحث الثاني

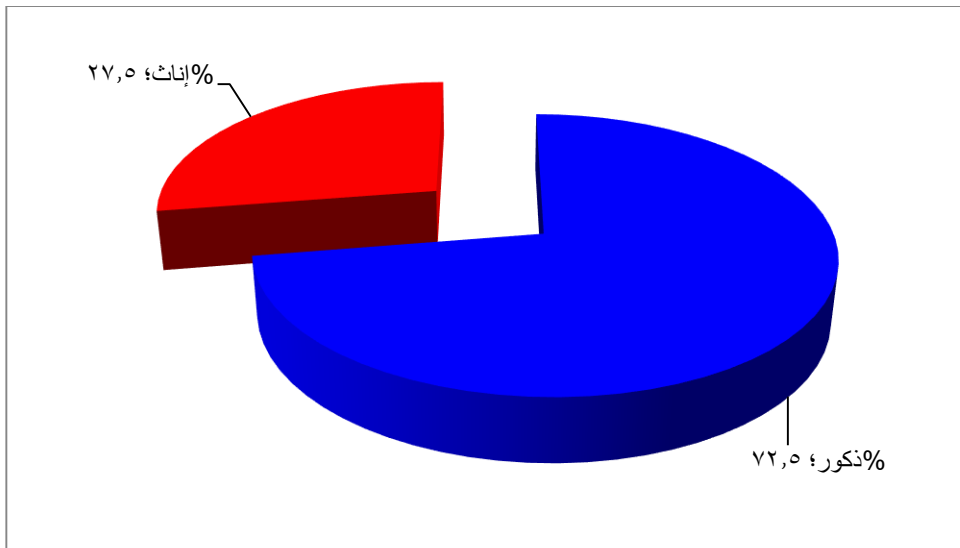
تحليل وتفسير النتائج

أولاً / تحليل البيانات الشخصية:

- متغير الجنس:

جدول رقم (10) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة

النسبة المئوية	التكرار	النوع
72.5%	29	ذكر
27.5%	11	انثى
%100	40	الإجمالي



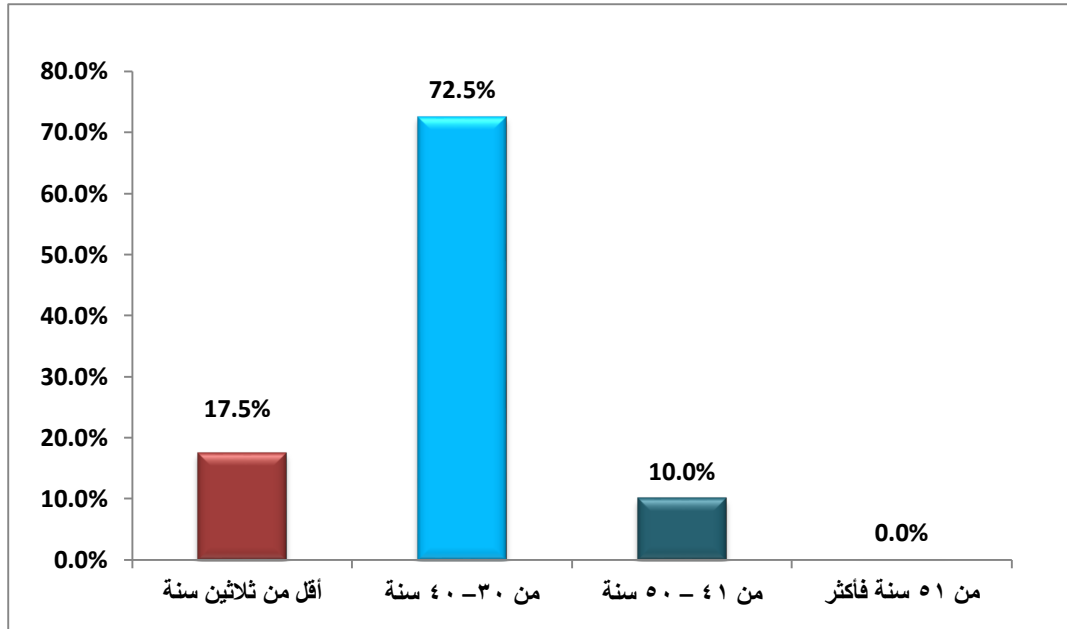
شكل رقم (1) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة

يشير الجدول رقم (10) والشكل (1) بأن عدد الذكور بلغ (29) ونسبة (72.5%) من المستجيبين بينما عدد الإناث (11) ونسبة (27.5%) مما يشير بأن عينة الدراسة شملت الجنسين الذكور والإناث معاً ، إلا أن أغلب العينة كانوا من الذكور.

- متغير العمر :

جدول رقم (11) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ثلاثين سنة	7	17.5%
من 30 - 40 سنة	29	72.5%
من 41 - 50 سنة	4	10%
من 51 سنة فأكثر	0	0%
الإجمالي	40	100%



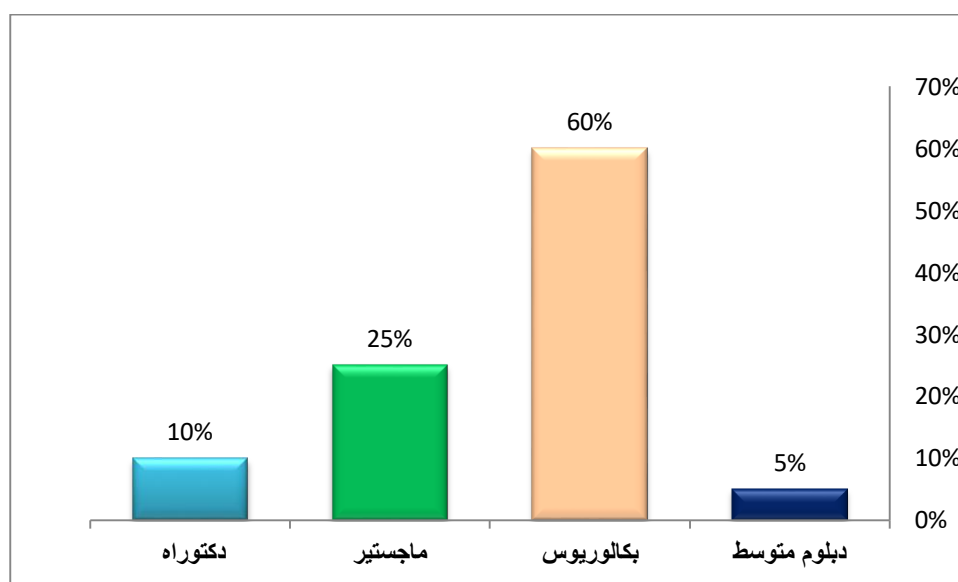
شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (11) والشكل رقم (2) يتبين أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من 30 - 40 سنة) بنسبة 72.5% بتكرار بلغ (29)، ثم فئة العمر (أقل من ثلاثين سنة) بنسبة 17.5% وبتكرار بلغ (7)، وأخيراً فئة العمر (من 41 - 50 سنة) بنسبة 4% وبتكرار بلغ (4).

– متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (12) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	2	5%
بكالوريوس	24	60%
ماجستير	10	25%
دكتوراه	4	10%
الإجمالي	40	100%



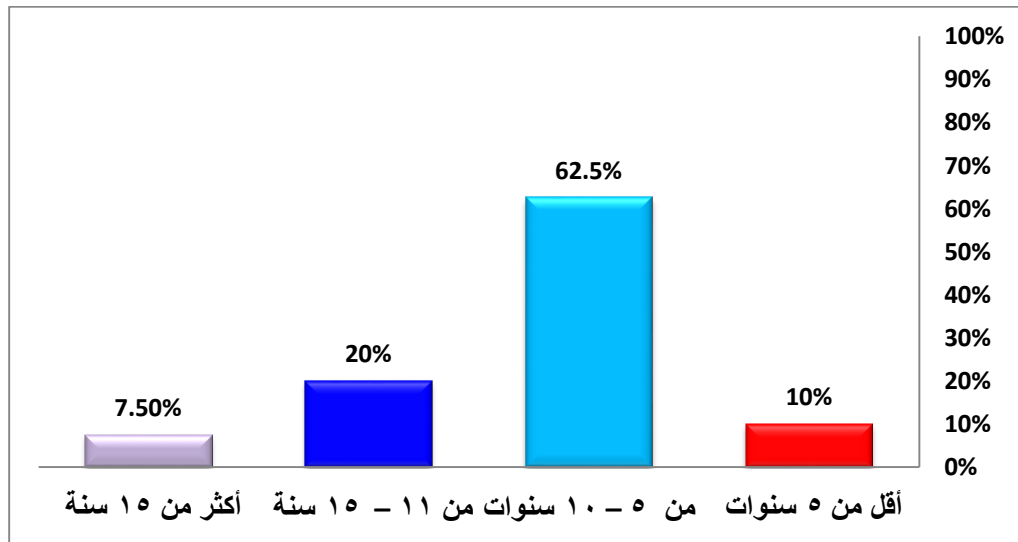
شكل رقم (3) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (12) والشكل رقم (3) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 60% وبتكرار بلغ (24)، ثم فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 25% وبتكرار بلغ (10)، ثم فئة المؤهل (دكتوراه) بنسبة 10% وبتكرار بلغ (4)، وأخيراً فئة (دبلوم متوسط) بنسبة 5%، وبتكرار (2)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- عدد سنوات الخبرة :

جدول رقم (13) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	10%
من 5 - 10 سنوات	25	62.5%
من 11 - 15 سنة	8	20%
أكثر من 15 سنة	3	7.5%
الإجمالي	40	100%



شكل رقم (4) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (13) والشكل رقم (4) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة من (5 - 10 سنوات) بنسبة 68.9% وبتكرار بلغ (31)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 11 - 15 سنة) بنسبة 13.3% وبتكرار بلغ (6)، ثم فئة سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 11.1% وبتكرار (5)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 6.7% وبتكرار (3)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الكبيرة.

ثانياً: عرض وتحليل لفقرات الاستبيان:

1-المحور الأول: المتطلبات اللازمة للحد من الفساد الإداري وتأثيرها على التضخم

الاقتصادي في البنوك التقليدية بالجمهورية اليمنية

جدول رقم (14) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة

للفقرات الخاصة بالمحور الأول

الترتبة	م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sig.	التقدير اللفظي
7	1	يضع البنك السياسات والانظمة والاجراءات واللوائح والتعليمات الإدارية المنظمة والمساندة لتنفيذ الأداء الإداري لديها بكفاءة وفعالية.	3.70	.883	74.0%	.000	موافق
4	2	يهيئ البنك الهيكل التنظيمي المناسب لتحقيق الجودة الشاملة وإنجاز المهام بكل سلاسة ويسر وبما يحقق الانسجام والتعاون بين جميع المستويات الإدارية.	4.03	.947	80.6%	.000	موافق
1	3	يتوفر لدى البنك الموارد البشرية الكافية ولديها من المهارات ما يمكنها من تنفيذ المهام والواجبات بكل سلاسة ويسر.	4.18	.958	83.6%	.000	موافق بشدة
5	4	الثقافة التنظيمية في البنك موحدة ومنسجمة تساعد على تحسين الأداء الإداري.	4.00	.877	80.0%	.000	موافق
3	5	يمارس البنك الرقابة السابقة واللاحقة والتقييم الإداري لتحديد الاختلالات وتصحيحها .	4.05	.597	81.0%	.000	موافق
2	6	يقوم البنك بالتقييم المستمر للخطط والاستراتيجية والبرامج الإدارية بهدف الإصلاح الإداري في جميع المراحل لإجراء التعديلات اللازمة حيال الاختلالات والفساد الإداري.	4.08	.526	81.6%	.000	موافق
14	7	لدى البنك أنظمة معلومات تساعد على نجاح عملية الرقابة والتقييم بهدف مكافحة الفساد الإداري	3.18	.675	63.6%	.000	موافق
12	8	يقوم البنك بتحليل بيئتها الخارجية لتحديد الفرص المتاحة حاضراً ومستقبلاً، والمخاطر والتهديدات المؤثرة عليه	3.32	.984	66.4%	.000	موافق
8	9	لدى البنك نظام معلومات دقيق يعالج الاختلالات الإدارية والمالية ويهدف إلى الحد	3.46	1.885	69.2%	.000	موافق

الرتبة	م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sig.	التقدير اللفظي
		من الفساد الإداري لديه.					
9	10	تقوم إدارة البنوك بتوعية العاملين بأهمية مكافحة الفساد وأنه يعد عامل رئيسي للإصلاح الإداري وتخفيض التضخم ويؤدي إلى تحسين وتطوير التنمية الاقتصادية.	3.43	.850	68.6%	.000	موافق
13	11	يقوم البنك بجمع البيانات المالية بصفة مستمرة عن احتياجات المستفيدين ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة في البنك.	3.28	.808	65.6%	.000	موافق
10	12	يقوم البنك بتحليل البيانات المالية التي يتم الحصول عليها عن طريق التغذية الراجعة للاستفادة منها في تطوير وتحسين الأداء والحد من الفساد الإداري لديه.	3.38	.972	67.6%	.000	موافق
6	13	يقوم البنك بجمع البيانات المالية بصفة مستمرة عن احتياجات المستفيدين ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة في البنك.	3.75	.893	75.0%	.000	موافق
11	14	يضع البنك السياسات والأنظمة والإجراءات واللوائح والتعليمات الإدارية المنظمة والمساعدة لتنفيذ الأداء الإداري لديها بكفاءة وفعالية.	3.37	.991	67.4%	.000	موافق
		متوسط المحور الأول	3.66	0.918	73.2%	.000	موافق

يوضح الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الجدول كانت عالية لهذه الدراسة والبالغة (3.66)، وهذا يعني بأن اجابات أفراد عينة الدراسة جاءت موافقة في اجاباتها على جميع فقرات الجدول بدرجة متوسطة.

ومن خلال النتائج يتبين أن أفراد العينة (وافقت بشدة) على الفقرة رقم (3) بأنه يتوفر لدى البنك الموارد البشرية الكافية ولديها من المهارات ما يمكنها من تنفيذ المهام والواجبات بكل سلاسة ويسر ، بمتوسط حسابي (4.18).

وأجابت أفراد العينة بالموافقة على ثلاثة عشرة فقرة وهي الفقرات رقم (6 ، 5 ، 2 ، 4 ، 13 ، 1 ، 9 ، 10 ، 12 ، 14 ، 8 ، 11 ، 7) مرتبة بحسب المتوسط الحسابي من الأعلى وكما يلي:

- يقوم البنك بالتقييم المستمر للخطط والاستراتيجية والبرامج الإدارية بهدف الإصلاح الإداري في جميع المراحل لإجراء التعديلات اللازمة حيال الاختلالات والفساد الإداري بمتوسط حسابي (4.08)
- يمارس البنك الرقابة السابقة واللاحقة والتقييم الإداري لتحديد الاختلالات وتصحيحها . بمتوسط حسابي (4.05).
- يهيئ البنك الهيكل التنظيمي المناسب لتحقيق الجودة الشاملة وإنجاز المهام بكل سلاسة ويسر وبما يحقق الانسجام والتعاون بين جميع المستويات الإدارية بمتوسط حسابي (4.03).
- الثقافة التنظيمية في البنك موحدة ومنسجمة تساعد على تحسين الأداء الإداري. بمتوسط حسابي (4.00).
- يقوم البنك بجمع البيانات المالية بصفة مستمرة عن احتياجات المستفيدين ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة في البنك بمتوسط حسابي (3.75).
- يضع البنك السياسات والانظمة والاجراءات واللوائح والتعليمات الإدارية المنظمة والمساندة لتنفيذ الأداء الإداري لديها بكفاءة وفعالية بمتوسط حسابي (3.70).
- لدى البنك نظام معلومات دقيق يعالج الاختلالات الإدارية والمالية ويهدف إلى الحد من الفساد الإداري لديه بمتوسط حسابي (3.46).
- تقوم إدارة البنوك بتوعية العاملين بأهمية مكافحة الفساد وأنه يعد عامل رئيسي للإصلاح الإداري وتخفيض التضخم ويؤدي إلى تحسين وتطوير التنمية الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.43).
- يقوم البنك بتحليل البيانات المالية التي يتم الحصول عليها عن طريق التغذية الراجعة للاستفادة منها في تطوير وتحسين الأداء والحد من الفساد الإداري لديه بمتوسط حسابي (3.38).
- يضع البنك السياسات والانظمة والاجراءات واللوائح والتعليمات الإدارية المنظمة والمساندة لتنفيذ الأداء الإداري لديها بكفاءة وفعالية بمتوسط حسابي (3.37).

- يقوم البنك بتحليل بيئتها الخارجية لتحديد الفرص المتاحة حاضراً ومستقبلاً، والمخاطر والتهديدات المؤثرة عليه بمتوسط حسابي (3.32).
- يقوم البنك بجمع البيانات المالية بصفة مستمرة عن احتياجات المستفيدين ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة في البنك بمتوسط حسابي (3.28).
- لدى البنك انظمة معلومات تساعد على نجاح عملية الرقابة والتقييم بهدف مكافحة الفساد الإداري بمتوسط حسابي (3.18).
- مستوى المعنوية (مستوى الدلالة) لجميع العبارات أقل من 0.05%، وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية.
- الانحراف المعياري لمتوسط متغيرات الفرضية أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت المبحوثين.
- وعلى مستوى جميع فقرات المحور الأول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور (3.66) وبنسبة موافقة (73.2%)، وعلى ضوء ما سبق تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر (المتطلبات اللازمة للحد من الفساد الإداري وتأثيرها على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية بالجمهورية اليمنية).

2-المحور الثاني: معوقات الإصلاح الإداري في الحد من الفساد الإداري

جدول رقم (15) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

ودرجة الموافقة للفقرات الخاصة بالمحور الثاني

الرتبة	م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sig.	التقدير اللفظي
8	1	ضعف برامج التدريب المستمر للعاملين وعدم تمكينهم من إتقان المهارات الضرورية يؤدي إلى الفساد الإداري.	3.05	.986	61%	.000	موافق
6	2	قصور تدريب العاملين وعدم تزويدهم بالقدر الكافي عن أهمية الإصلاح الإداري للحد من الاختلالات الإدارية يؤدي إلى الفساد الإداري.	3.45	1.011	69%	.000	موافق
1	3	عدم إتباع أساليب وطرق حديثة في تدريب العاملين تتناسب مع المعايير لتحقيق الإصلاح الإداري كالدورات التدريبية وورش العمل يؤدي إلى الفساد الإداري.	4.33	.572	86.6%	.000	موافق
7	4	عدم تشجيع العاملين وإطلاعهم على كل ما هو جديد في المجال الإداري لتحسين وتطوير ذواتهم يؤدي إلى الفساد الإداري.	3.15	.893	63%	.000	موافق
2	5	عدم إتاحة الفرصة للعاملين في مواصلة تعليمهم لتحسين مستوياتهم التعليمية.	4.30	.608	86%	.000	موافق
4	6	عدم إلمام وتزويد العاملين بالمعلومات التي يحتاجونها لأداء أعمالهم بالكفاءة المناسبة.	4.00	.716	80.0%	.000	موافق
3	7	قصور تصنيف المعلومات طبقاً للاحتياجات مما يسهل الرجوع إليها.	4.03	.733	80.6%	.000	موافق
5	8	ضعف الأنظمة المحاسبية الحديثة والوسائل المتطورة في البنك التي تتناسب مع التقدم التكنولوجي المتسارع .	3.95	.749	79.0%	.000	موافق
		متوسط المحور الثاني	3.78	0.784	75.7%	.000	موافق

يتضح من نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الجدول كانت عالية لهذه الدراسة والبالغة (3.78)، وهذا يعني بأن اجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة موافقة في اجاباتها على جميع فقرات المحور .

ويوضح الجدول رقم (15) بأن أفراد العينة أجابت بالموافقة على جميع فقرات المحور الثاني مرتبة بحسب المتوسط الحسابي من الأعلى وكما يلي :

- يطور البنك في أساليب وطرائق أداء خدماته من سنة إلى أخرى بمتوسط حسابي (4.33).
- عدم إتباع أساليب وطرق حديثة في تدريب العاملين تتناسب مع المعايير لتحقيق الإصلاح الإداري كالدورات التدريبية وورش العمل يؤدي إلى الفساد الإداري. بمتوسط حسابي (4.33).
- عدم إتاحة الفرصة للعاملين في مواصلة تعليمهم لتحسين مستوياتهم التعليمية. بمتوسط حسابي (4.30).
- قصور تصنيف المعلومات طبقاً للاحتياجات مما يسهل الرجوع إليها بمتوسط حسابي (4.03).
- عدم إمام وتزويد العاملين بالمعلومات التي يحتاجونها لأداء أعمالهم بالكفاءة المناسبة بمتوسط حسابي (4.00).
- ضعف الأنظمة المحاسبية الحديثة والوسائل المتطورة في البنك التي تتناسب مع التقدم التكنولوجي المتسارع بمتوسط حسابي (3.95).
- قصور تدريب العاملين وعدم تزويدهم بالقدر الكافي عن أهمية الإصلاح الإداري للحد من الاختلالات الإدارية يؤدي إلى الفساد الإداري بمتوسط حسابي (3.45).
- عدم تشجيع العاملين وإطلاعهم على كل ما هو جديد في المجال الإداري لتحسين وتطوير ذواتهم يؤدي إلى الفساد الإداري بمتوسط حسابي (3.15).
- ضعف برامج التدريب المستمر للعاملين وعدم تمكينهم من إتقان المهارات الضرورية يؤدي إلى الفساد الإداري بمتوسط حسابي (3.05).
- الانحراف المعياري لمتوسط متغيرات الفرضية أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت المبحوثين.
- وعلى مستوى جميع الفقرات فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثاني (3.78) ونسبة موافقة (75.7%)، وعلى ضوء ما سبق تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة على أن (معوقات الإصلاح الإداري في الحد من الفساد الإداري).

ثالثاً / النتائج المتعلقة بترتيب متوسطات مجالات الاستبانة :

قام الباحثون بترتيب مجالات الاستبانة ترتيباً تنازلياً حسب النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة عليها، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (16) المتوسط والانحراف المعياري والنسب المئوية والترتيب لكل مجال من

مجالات الاستبانة (ن - 40)

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط	المجال	المحور
2	73.2%	0.918	3.66	المتطلبات اللازمة للحد من الفساد الإداري وتأثيرها على التضخم الاقتصادي	المحور الأول
1	75.7%	0.784	3.78	معوقات الإصلاح الإداري في الحد من الفساد الإداري	المحور الثاني
	74.4%	0.851	3.72	متوسط جميع المحاور	

يتضح من الجدول رقم (16) أن المحور الثاني : معوقات الإصلاح الإداري في الحد من الفساد الإداري جاء في المرتبة الأولى بنسبة (75.7%)، أما المحور الأول: المتطلبات اللازمة للحد من الفساد الإداري وتأثيرها على التضخم الاقتصادي احتل المرتبة الثانية بنسبة مئوية (73,2%).

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي للمحورين (3.72) ونسبة (74.4%) بدلالة لفظية (موافق). مما يدل على أن آراء العينة موافقة على أن " الفساد الإداري يؤثر على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية ".

الخاتمة

هدف البحث الحالي إلى التعرف على متطلبات الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية دراسة حالة (كاك بنك)، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة البحث وفرضياته، وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي شملها البحث، وكذلك من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات والتوصيات:-

أولاً : الاستنتاجات

1. تناولت أدبيات الفكر الإداري ثلاث مناهج فكرية لتفسير مفهوم الفساد الإداري، كون هذه الظاهرة لها ارتباط قوي بالسلوك الإنساني والثقافة التنظيمية والبيئة ولا يمكن تفسيرها من جانب واحد فقط .
2. تنبّهت دول العالم لظاهرة الفساد وخطورتها وهذا ما دفع بها إلى إيجاد طرق للوقاية منها وأخرى لمعالجتها، وقد صبت اهتمامها وتركيزها على برامج التنقيف وبناء الإنسان والتدريب والتطوير وتنمية التحسس لدى أفراد المجتمع ضد ممارسات الفساد الإداري وإصدار الأحكام الخاصة بها ودعم كل المؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد .
3. بالرغم من وجود عدة أساليب واستراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري، إلا أن هذه الأساليب والاستراتيجيات إذا لم تستند على مرتكزات قوية وفاعلة مثل القضاء العادل والتطبيق الصحيح للإجراءات إضافة إلى وجود نظام ديمقراطي صحيح، قد لا يكتب لها النجاح في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري .
4. تعتبر عناصر إستراتيجية مكافحة الفساد " المحاسبة، المسائلة، الشفافية، النزاهة" هي العناصر الأساسية التي تمثل كافة إجراءات النهوض بالأداء للوصول إلى مستويات أداء متقدمة.
5. أن تحقيق توازن اقتصادي كبير ورفع المستوى المعيشي للمواطن سواء كان موظف ضمن دوائر الدولة أو مواطن عادي للنهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد.

6. أن العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد الإداري وتقويتها والعمل على نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها من قبل الأخرى بهدف نقل الصورة واضحة عما تحققه هذه الأجهزة من انجازات.

7. أن اعتماد استراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوية واضحة، وضمن سقف زمني محدد، توجه من خلاله ضربات قاصمة للمؤسسات والإفراد الفاسدين والداعمين للفساد في جميع المستويات الإدارية وبدون استثناء، وتعتمد الخبرات والكفاءات الوطنية وتأخذ بنظر الاعتبار مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ووضع آليات موضوعية للتوصيف الوظيفي في اختيار المسؤول.

8. أن اعتماد بعض الإجراءات التي تساعد على القضاء أو الحد من ظاهرة الفساد الإداري ولعل من أهمها تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل وسرعة انجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف سهولة التلاعب .

9. أن عملية تقويم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة لكشف الانحرافات المالية وتصحيحها بصورة مستمرة والحيلولة دون استمرار هذه الانحرافات لتصبح جزء من الثقافة السائدة في العمل.

ثانياً : التوصيات

توصل الباحثون من خلال استنتاجات البحث الاتي :

1. يجب على البنك التركيز على نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة والعمل على تقويتها وتحسينها والانتباه إلى التهديدات الخارجية والداخلية المحيطة به واستغلال الفرص لتحسين وتطوير ادائه بشكل مستمر .
2. يجب أن يوفر البنك كفاءة من الإمكانيات والوسائل الحديثة من أجل إنجاز الأعمال والوصول إلى الأهداف المرسومة مسبقاً ومما يجعل البنك أكثر تميزاً مقارنة بالبنوك المنافسة.
3. زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد الفساد الإداري ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة .
4. تمكين الموارد البشرية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية عند إعدادها للخطة الاستراتيجية للبنك بغرض التنبؤ بالتطورات المستقبلية.
5. على البنك إعداد دورات تدريبية للعاملين في الإدارة الاستراتيجية لزيادة مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية .
6. على البنك استقطاب كوادر من ذوي الخبرة في المجال الإداري لتحسين كفاءة أداء البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.
7. ضرورة توجيه الدراسات والبحوث لدراسة الاتجاهات الحديثة وخاصة في مجال الإدارة الاستراتيجية ومدى تطبيقها في البنوك اليمنية وإبراز المزايا الناتجة عن التطبيق لها.

المراجع

- 1- نبيل جعفر عبد الرضا . الاقتصاد العراقي بعد السقوط ، مؤسسة وارث الثقافية ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 2008
- 2- مازن زاير اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد . مطبعة دانية ، الطبعة الاولى ، بغداد 2007 .
- 3- نادر احمد ابو شيخة ، الفساد في الحكومة المنظمة العربية للتنمية الادارية : 1994 .
- 4- مروة احمد ، محمود ابو عرا ، سمير العبادي : الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية الطبعة الاولى 2011 م - 1432 هـ .
- 5- هاشم الشمري اثار الفتلي : الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، الطبعة الاولى 2011
- 6- سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي - دراسة في اشكالية الاصلاح والتنمية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد - 2008.
- 7- سعيد يوسف ، فيصل عبد العزيز ، سامر محمود ، دور التقنيات الحديثة في مجال الغش والفساد - ايار 2006 .
- 8- عبد الله بن حاسن الجابري ، روبرت ، السيطرة على الفساد ، ترجمة الدكتور علي حسين حجاج . مراجعة فاروق جراز . الطبعة (بدون) ، دار البشير ، عمان ، الاردن لسنة 1998.
- 9- عبد الله بن حاسن الجابري ، مورو : الفساد الاقتصادي - انواعه - اسبابه - اثاره واسبابه ، 1998 .
- 10- الأشقر، أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2002م.
- 11- الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد، الأردن، 2002م.
- 12- تركي ، محمود إبراهيم عبد السلام ، 1993م، تحليل التقارير المالية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- 13- توفيق، جميل أحمد ، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، دار النهضة العربية، طبعة 1986.
- 14- حنان، رضوان حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل، الأردن، 2003م.
- 15- الحياي، وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة، دار الحامد، الأردن، 2002م.
- 16- الريدي و بامشموس ، محمد على وعبدالله احمد، 2008م، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية ، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة.
- 17- شحاته وآخرون، أحمد وبدوي ومحمد، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، مصر 1992م.
- 18- عدنان بن عبد الله الملحم ، معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين ،المجلد السادس، العدد الأول، 2003 ، ص 1-21 .
- 19- محمد مطر، " تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية "، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات السلسلة (أ) العلوم الإنسانية، الأردن، المجلد 20 أ، العدد 2 ، 1993م، ص 116-169.
- 20- يوسف جربوع " أساس التكلفة التاريخية بين التأييد والانتقادات الموجهة إليها"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نسخة الكترونية، كانون أول، العدد رقم 1 ، 2001م، ص4-2.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة المستقبلية
جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم العلوم المالية
والمصرفية
جروب (We Can)

استمارة استبيان

الأخ /
المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

الاستمارة التي بين يديك تتعلق بدراسة موضوع: (الفساد الإداري وأثره على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية) دراسة حالة ((كاك بنك)) ؛ ونظراً لأهمية الموضوع نرجو منكم التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة؛ علماً بأن المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، والباحثون مستعدون للإجابة على أي استفسار يرد منكم.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتنا وشكرنا،،،

الباحثون/
أفنان أكرم العطاب
سارة محمد عمر
غسان سفيان عبيد
هاشم عبدالسلام هاشم

القسم الأول: البيانات الشخصية:

1- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر

☐ أقل من ثلاثين سنة ☐ من 30 سنة الى 40 سنة

☐ من 41 سنة الى 50 سنة ☐ من 51 سنة فأكثر

3- المؤهل العلمي

☐ ثانوية ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

☐ أخرى

4- المسمى الوظيفي

☐ محاسب ☐ إداري

☐ مسوق ☐ أخرى تذكر

5- سنوات الخبرة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – 10 سنوات

☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: فقرات الاستبانة :

المحور الأول : المتطلبات اللازمة للحد من الفساد الإداري وتأثيرها على التضخم الاقتصادي في البنوك التقليدية (كاك بنك)

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يضع البنك السياسات والانظمة والاجراءات واللوائح والتعليمات الإدارية المنظمة والمساندة لتنفيذ الأداء الإداري لديها بكفاءة وفعالية.					
2	يهيئ البنك الهيكل التنظيمي المناسب لتحقيق الجودة الشاملة وإنجاز المهام بكل سلاسة ويسر وبما يحقق الانسجام والتعاون بين جميع المستويات الإدارية.					
3	يتوفر لدى البنك الموارد البشرية الكافية ولديها من المهارات ما يمكنها من تنفيذ المهام والواجبات بكل سلاسة ويسر.					
4	الثقافة التنظيمية في البنك موحدة ومنسجمة تساعد على تحسين الأداء الإداري.					
5	يمارس البنك الرقابة السابقة واللاحقة والتقييم الإداري لتحديد الاختلالات وتصحيحها .					
6	يقوم البنك بالتقييم المستمر للخطط والاستراتيجية والبرامج الإدارية بهدف الإصلاح الإداري في جميع المراحل لإجراء التعديلات اللازمة حيال الاختلالات والفساد الإداري.					
7	لدى البنك أنظمة معلومات تساعد على نجاح عملية الرقابة والتقييم بهدف مكافحة الفساد الإداري					
9	يقوم البنك بتحليل بيئتها الخارجية لتحديد الفرص المتاحة حاضراً ومستقبلاً ، والمخاطر والتهديدات المؤثرة عليه.					
10	لدى البنك نظام معلومات دقيق يعالج الاختلالات الإدارية والمالية ويهدف إلى الحد من الفساد					

					الإداري لديه.	
					تقوم إدارة البنوك بتوعية العاملين بأهمية مكافحة الفساد وأنه يعد عامل رئيسي للإصلاح الإداري وتخفيض التضخم ويؤدي إلى تحسين وتطوير التنمية الاقتصادية.	11
					يقوم البنك بجمع البيانات المالية بصفة مستمرة عن احتياجات المستفيدين ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة في البنك.	12
					يقوم البنك بتحليل البيانات المالية التي يتم الحصول عليها عن طريق التغذية الراجعة للاستفادة منها في تطوير وتحسين الأداء والحد من الفساد الإداري لديه.	13
					يقوم البنك بجمع البيانات المالية بصفة مستمرة عن احتياجات المستفيدين ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة في البنك.	14

المحور الثاني : معوقات الإصلاح الإداري في الحد من الفساد الإداري

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ضعف برامج التدريب المستمر للعاملين وعدم تمكينهم من إتقان المهارات الضرورية يؤدي إلى الفساد الإداري.					
2	قصور تدريب العاملين وعدم تزويدهم بالقدر الكافي عن أهمية الإصلاح الإداري للحد من الاختلالات الإدارية يؤدي إلى الفساد الإداري.					
3	عدم إتباع أساليب وطرق حديثة في تدريب العاملين تتناسب مع المعايير لتحقيق الإصلاح الإداري كالدورات التدريبية وورش العمل يؤدي إلى الفساد الإداري.					
4	عدم تشجيع العاملين وإطلاعهم على كل ما هو جديد في المجال الإداري لتحسين وتطوير ذواتهم يؤدي إلى الفساد الإداري.					
5	عدم إتاحة الفرصة للعاملين في مواصلة تعليمهم لتحسين مستوياتهم التعليمية.					
6	عدم إلمام وتزويد العاملين بالمعلومات التي يحتاجونها لأداء أعمالهم بالكفاءة المناسبة.					
7	قصور تصنيف المعلومات طبقاً للاحتياجات مما يسهل الرجوع إليها.					
8	ضعف الأنظمة المحاسبية الحديثة والوسائل المتطورة في البنك التي تتناسب مع التقدم التكنولوجي المتسارع .					